

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الثلاثاء

1434/12/24 هـ الموافق 2013/10/29 م





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
16	هيئة حقوق الإنسان
19	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
31	حقوق الانسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

خمسة أيام وتنتهي مهلة التصحيح من دون تمديد.. لا تنقل ولا تؤو ولا تشغل مخالفاً

حملة تنظيف السوق من المخالفين النظام فوق الجميع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/10/29/article879355.html>

أدار الندوة - د. أحمد الجميلة

تنتهي بعد خمسة أيام المهلة التصحيحية لمخالفني أنظمة الإقامة والعمل التي استمرت ستة أشهر، حيث وقفت الحكومة إنسانياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً في تصحيح حركة السوق، وتقديم الاستثناءات، وإلغاء العقوبات، وتسهيل إجراءات تغيير المهنة، ونقل الكفالة، ورخصة العمل، أو الترحيل النهائي، كما سعت إلى توعية المخالفين بعدة لغات، والاجتماع إلى سفرائهم، والتنبيه على أن تطبيق النظام فوق الجميع، وسيتم محاسبة أي مخالف بعقوبة الحبس والغرامة أو كلاهما معاً، مع التأكيد على أن المملكة تحفظ لهذه الدول تعاونها، وتقديرها لتطبيق الأنظمة، وعدم السماح بالإخلال بالأمن والسلام الاجتماعي.

وبدأت «ساعة الصفر» في وزارة العمل للتفتيش على المنشآت من الداخل، والدوريات الأمنية للأمن العام في تعقب المخالفين في الشوارع والميادين العامة، وهو ما يعكس حجم التنسيق بين الجانبين، ورؤيته بعيدة المدى في الوصول إلى الهدف المشترك وهو «تنظيف السوق» من المخالفين، إلى جانب التعاون مع لجان التوطين في إمارات المناطق. «ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع إجراءات تطبيق العقوبات على المخالفين بعد انتهاء المهلة التصحيحية.

سوق العمل

في البداية قال "د. عبدالله أبو اثنين" إن الهدف من الحملة التصحيحية هو إعادة تشكيل سوق العمل، وإعطاء الفرصة للمخالفين -سواء الذين خالفوا عن عمد أو الذين أجبرتهم الظروف على المخالفة- لتصحيح أوضاعهم؛ مما يجعلنا نستفيد من تصحيح المعلومات عن العمالة الوافدة، خاصة عن عددها ومهنتها -بعد أن سمحنا بتصحيح المهن-، وهو ما يسهم أيضاً في معالجة المشكلات الخاصة بالمتخلفين الذين يرغبون في مغادرة البلاد، وإعطاء الفرصة للذين يرغبون في البقاء لتصحيح أوضاعهم قبل بدء العمليات التفتيشية، مضيفاً أنه لا يخفى على أحد أخطار العمالة المخالفة على سوق العمل، وأخطارها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوجد لدينا أعداد هائلة وظائفها ومهنتها دون المستوى، ويحاربون سوق العمل بأجورهم القليلة، وتكتلاتهم، مما يجعلهم لا ينصاعون للأنظمة، وبالتالي مضايقة المواطنين في فرص العمل، حيث نجد العمال المتخلفين لا يدفعون رسوم إقامة، وليس لديهم تأمين صحي، ويسكنون في مجموعات في إحدى الغرف الصغيرة، كذلك يناقسون المواطنين في إنشاء الأعمال الصغيرة، مؤكداً على أن العامل المخالف يناقض النظامي الذي يرغب في الحصول على الفرصة، مما خلق بيئة عمل طاردة للمواطنين.

تجاوب كبير

وأضاف "د. أبو اثنين" أن حملة التصحيح -التي شارفت على نهاياتها- حققت نجاحاً من حيث الأرقام التي نُشرت، واستطعنا أن نتعرف على الأعداد التي تم تصحيح أوضاعها، وهي أربعة ملايين شخص، مشيراً إلى أن المديرية العامة للجوازات أعلنت الأسبوع الماضي عن مغادرة ما يزيد على (950) ألف وافد خلال الفترة الماضية، وهذا يدل على وجود تجاوب كبير من قبل المخالفين، مبيناً أنهم وجدوا في وزارة العمل عدداً كبيراً من المنشآت ترغب في التصحيح، وهو ما يُعد فرصة كبيرة لهم، خاصةً لما اشتملت عليه من استثناءات كبيرة من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-؛ لأنها لم تكن فيها رسوم ولا غرامات ولا عقوبات، لهذا فإنني اعتبرها استثناءات تاريخية.

وأشار إلى أن المهلة جاءت بناءً على أمر ملكي، حيث بدأنا الحملة وكانت هناك أصوات تنادي بأن المخالفات كبيرة، وأن هناك تراكمات وأخطاء في سوق العمل وليس من السهل معالجتها؛ لهذا كان لابد من إتاحة الفرصة لهؤلاء العمالة لمعالجة أوضاعها، خاصةً أنه كانت هناك ردود فعل دولية وردود فعل داخلية؛ لذلك رأى خادم الحرمين -حفظه الله- إعطاءهم فرصة لمدة ثلاثة أشهر، واستطاع بعض العمالة تصحيح أوضاعها، ثم تلى ذلك إضافة ثلاثة أشهر أخرى؛ تنتهي مع نهاية العام الهجري الحالي.

حقوق الإنسان

وحول الأبعاد القانونية والإنسانية لهذه الحملة، قال "خالد الفاخري": إن جمعية حقوق الإنسان ترى أن الحملة جاءت بسبب سلوكيات ماضية أدت إلى عدم ضبط سوق العمل، مما نتج عنه وجود عدد من المخالفين والمتخلفين في السوق ومخالفاتهم لقواعد العمل في المملكة، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية من هذه الحملة فقد رأى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- أن تكون هناك مراعاة للعمالة بمنحهم فرصة أخيرة لتصحيح أوضاعهم، وهذا الإجراء سيترتب عليه مستقبلاً عدم وجود مساومات بين رب العمل والعمال فيما يتعلق بتمكينه من السفر إلى بلاده مقابل أن يدفع مبلغاً من المال أو يدفع مبلغاً معيناً لكفيله لتجديد الأوراق، مبيناً أن هذه الإجراءات التصحيحية لها أبعاد قانونية في غاية الأهمية فيما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة، خاصةً بعد معرفة أوضاع العمالة وأماكن عملها وتحديد مواقع كفلائهم، إضافة إلى تنظيم آلية سوق العمل بمنع الاتجار بالعمالة، حيث لاحظنا تعامل بعض الكفلاء مع العمالة تحت ما يُسمى "الاتجار بالبشر"، خاصةً حينما يتم الإعلان في الصحف التنازل عن خادمة أو سائق، وهذا يعد اتجاراً بالبشر، مما أدخل المملكة في إشكالات على المستوى الدولي، ولا يخفى علينا أن المملكة لديها التزاماتها الدولية باهتمامها ورعايتها لحقوق الإنسان.

إلغاء نظام الكفيل

وأوضح "الفاخري" أن جمعية حقوق الإنسان تؤيد مثل هذه الحملات، وقد سبق أن طالبت أكثر من مرة بإلغاء العلاقة ما بين الكفيل ورب العمل، عبر وجود جهة محددة تنظم هذه العلاقة، والسعي بجد إلى إلغاء نظام الكفيل؛ لكي لا يكون هناك استغلال لوضع العامل، مؤكداً أنهم لا يقصدون بهذا الإجراء تيرئة ساحة العمالة من المخالفات، بل نحن في جمعية حقوق الإنسان نعترف أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة المخالفة لنظام العمل داخل المملكة، مبيناً أن كل دولة من دول العالم لديها أنظمة لتنظيم عمل الأجانب، وأن الالتزام بها يقي أي شخص من المخالفات النظامية، ذاكراً أن هناك تساهلاً في المملكة في عملية تطبيق العقوبات، على الرغم من وجود نظام خاص بذلك، إلا أننا ننظر للأمور من أبعاد إنسانية ورحمة بهذا العامل، مؤملاً أن تستفيد هذه العمالة من الفرص المتاحة لتصحيح أوضاعها، وأن يستفيدوا من المبادرة الإنسانية التي جاءتهم من ملك الإنسانية الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-.

وتمنى أن تجد مثل هذه الحملات والمبادرات الإنسانية إشادة دولية، حيث لم يلحظ أي إشادة بالشكل المطلوب، وأن تكون لها نفس النبيرة التي نسمعها عندما تكون هناك ملاحظات على المملكة فيما يتعلق بتعامل بعض الكفلاء مع عمالهم، على الرغم من أنها حالات فردية.

رسالة بعدة لغات

وتداخل "د. عبدالله أبو أثنين"، قائلاً: لم تجد الحملة تغطية إعلامية دولية خاصة في الجوانب الإنسانية التي اتسمت بها، حيث كنا حريصين أن تصل الرسالة لجميع العمالة بجميع اللغات، كما حرصت وزارة العمل على نشر ضوابط الحملة وأنظمتها بسبع لغات، وتم نشرها في الصحف العربية وبعض الصحف الأجنبية؛ من أجل إيصال الضوابط والمعلومات الخاصة بتصحيح أوضاع المخالفين، مضيفاً أنه في بداية الحملة تم عقد لقاء بين وزير العمل ونائبه وأكثر من (30) سفيراً من السفراء المقيمين في المملكة؛ لتوضيح وجهة نظر الوزارة عن الحملة وأهميتها، ثم بعد ذلك تم عقد اجتماع مع أهم الدول التي يوجد رعاياهم في المملكة، وأوضحنا لهم أهمية الحملة وشروطها وإجراءاتها، وأهم تلك الدول هي الهند وأندونيسيا ومصر وباكستان والفلبين وبنغلاديش وتشاد، مؤكداً على أنه تم الطلب عن طريق وزارة الخارجية أن تخصص كل سفارة مندوباً لها في وزارة العمل من أجل التنسيق معهم، وأيدت المملكة موافقتها على تحمل نفقات المندوبين عن كل سفارة للتنسيق مع المكاتب للتسهيل ومساعدة الجاليات.

وأشار إلى أنه نظراً لإقامة الحملة في موسم الصيف تم توفير الخيام من أجل أن تقي العمالة من حرارة الشمس، ووزعنا المياه الباردة عليهم؛ لتقديم ما يليق بسمعة المملكة ومبادئها الإنسانية النابعة من ديننا الحنيف.

مشكلة دولية

وقال "عبدالله الرشيد": إن مبدأ الاستعانة بالعمالة الأجنبية مأخوذ به في أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال ألمانيا يوجد بها حوالي أربعة ملايين تركي، وليس هناك أي مأخذ على ذلك؛ لأن الأمر يتعلق بالعرض والطلب وعملية التكافؤ.. لديهم زيادة في الأيدي العاملة ونحن لدينا نقص في ذلك، كذلك لديهم زيادة في المواد الغذائية ولدينا نحن نقص، وهنا لابد من

وجود عملية التبادل بين الدول، مضيفاً أنه ليس هناك أي إشكال في هذا الأمر، وإنما تكمن المشكلة في النظرة الاجتماعية لهذه الفئة العمالية على اعتبار أن مستواها أقل من المطلوب، مبيناً أنه من المعروف أن هؤلاء العمالة جاءت بأعداد ضخمة إلى المملكة منذ بدايات تشييد البنية التحتية، ونحن صدمنا بهم، وهم أيضاً صُدموا بواقعنا؛ لأننا لا نقبل بعض تصرفاتهم، وأن بعض قوانيننا وأنظمتنا وواقعنا الاجتماعي غريبة عليهم، مما أدى إلى حدوث العديد من الجرائم والمشكلات، وحينما يتم فرض عقوبات عليهم تتلقى المملكة العديد من الانتقادات.

العقوبات منفصلة لأصحاب العمل والمشغل والعمل وتصل إلى سجن عامين وغرامة (100) ألف ريال وأشار إلى أنه من الأمثلة التي يتذكرها عندما كان طالباً في الولايات المتحدة الأمريكية في جامعة على الحدود الأمريكية المكسيكية، حيث كان يرى العمالة المكسيكية المتسللة تتدفق إلى أمريكا، ويعملون في جميع المجالات وفي الحدائق والمزارع لأيام معدودة ثم يختفون، خاصةً أن الولايات المتحدة الأمريكية توجد بها حوالي (30) مليون عامل متسلل بعضهم اكتسب الجنسية الأمريكية، وبعضهم تزوج من أمريكيات، ومن هذا الكلام يتضح أن المملكة ليست هي الوحيدة التي تقع ضحية تدفق العمالة إليها، بل معظم الدول المتقدمة تعاني من هذه المشكلة.

أعداد ضخمة
وبيّن "عبدالله الرشيد" أن المشكلة الأساسية أننا فوجئنا بالأعداد العمالية الضخمة التي تدفقت إلينا من دول كنا نظن أنها أفضل مما لدينا ولكن للأسف، مضيفاً أنه عندما جاءت هذه الأعداد وجدوا قانوناً ونظاماً مطبقاً في العديد من الشركات وتم تطبيقها عليهم كذلك، مبيناً أننا استقدمنا عمالة بشكل مبالغ فيه وليس له أي مبرر، حتى تحولت العملية إلى تجارة، مما وضعنا في موقف محرج دولياً، مؤكداً على أن العمالة أصبحوا يشاركوننا في جميع حياتنا سواء في استخدام الطرق، أو المدارس أو المستشفيات، وكذلك جميع الخدمات، لافتاً إلى أن وزارة العمل أحسنت صنفاً في عملية تصحيح أوضاع العمالة، بحيث إن العامل الذي لا يكون وجوده ضرورياً للعمل يجب أن يُبعد فوراً، وهذا سيؤدي إلى التخفيف من المشكلات الاقتصادية والأمنية، ومن ثم إتاحة الفرصة للمواطن للحصول على العمل المناسب، ذاكراً أن هذه القرارات الجديدة ستجعل للمملكة منطلقاً جديداً في التعامل مع العمالة مستقبلاً.

همّ وطني
وعن تجربة مكتب وزارة العمل في منطقة الرياض مع الحملة خلال الشهور الستة الماضية، تحدث "فهد الخليوي"، قائلاً: تعاملنا مع الحملة التصحيحية بكل جدية، وذلك حسب تعليمات وزير العمل وقيادات الوزارة، حيث فتحنا أبوابنا طوال اليوم من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة العاشرة ليلاً من أجل تقديم الخدمة، مضيفاً أنهم وجدوا وبكل صدق تعاوناً وتجاوباً من المواطنين من أجل تصحيح أوضاع عمالهم، بل وجدوا فيهم إحساساً وطنياً بأهمية التصحيح، على اعتبار أنه همّ وطني يجب أن يهتم به الجميع، مؤكداً على أن أهم المشكلات التي واجهتهم كانت محصورة في عمالة الشركات الخاصة التي تعتمد في أعمالها على العمالة المتخلفة وليس لديها ملف في مكتب العمل، حيث إن معظم العاملين لدى تلك الشركات كانوا يعملون بشكل غير نظامي، وقد تمت مساعدتهم لتصحيح أوضاع هؤلاء العمالة، كما أنه أفادت تلك الشركات من التمديد من أجل ترسيخ عملية التوطين، لافتاً إلى أن مكتب العمل - فرع الرياض - مازال إلى اليوم يعمل بكل طاقته من الساعة السابعة إلى الساعة التاسعة والنصف ليلاً؛ بسبب وجود الأعداد الهائلة من المراجعين الذين يسعون إلى تصحيح أوضاع العمالة قبل نهاية الحملة.

وتداخل "د.عبدالله أبو أثنين"، موضحاً أن وزارة العمل استطاعت أن توفر خدمات إلكترونية متقدمة، حيث إن (90%) من عمليات التصحيح تمت عن طريق الموقع، مضيفاً أنه تم تخصيص ما يقارب (160) موظفاً للرد على الهاتف المجاني؛ لحل معظم القضايا قبل الحضور إلى الوزارة أو المكاتب، مؤكداً على أنه من التحديات تعدد الخدمات بين وزارة العمل ووزارة الداخلية، حيث تم التنسيق معهم في هذا الشأن.

تسهيل الإجراءات
وعلق "فهد الخليوي" على ما ذكره "د.أبو أثنين"، قائلاً: إننا طيلة مدة هذه الحملة كنا نستقبل في مكتب العمل مندوبي السفارات بشكل مستمر، ولم يقتصر عملنا على استقبالهم، بل حرصنا على نقل بعض أعمالنا إلى بعض السفارات التي واجهت مشكلات كبيرة من العمالة المخالفة داخلها، مما جعلنا نكلف فريقاً من مكتب العمل من أجل تقديم الخدمات لهم هناك، إضافةً إلى تسهيل الإجراءات للجهات الحكومية المتعاونة، مبيناً أن هناك خدمات وتسهيلات كبيرة جداً تم تقديمها من قبل وزارة الداخلية للكثير من السفارات، من أجل تسهيل إجراءات رعاياها من العمالة المخالفة، مؤملاً أن تجد هذه الجهود الكبيرة صداها لدى المنظمات الدولية.

استعدادات قصوى

وحول الشائعات التي واكبت عملية التفتيش على بعض المواقع، وردود الفعل الإيجابية أو السلبية من المجتمع، أوضح "فيصل العتيبي" أن التفتيش كان موجوداً سواء قبل أو بعد الحملة التفتيشية التصحيحية، إلا أن العمل سيكون مركزاً بداية العام الهجري الجديد، مضيفاً أن التفتيش السابق يأتي بناء على خطة تستهدف قطاعات معينة تنشأ فيها أعمال غير منظمة بأحجام مختلفة بالتعاون مع شركاء وزارة العمل من الجهات الحكومية ذات العلاقة، مبيناً أن الحملة لم تستمر مدة طويلة، لكنها وجدت صدى قوياً جداً، وتزامن معه للأسف شائعات كثيرة داخل المجتمع، مبيناً أنه مع بداية العام الهجري الجديد سيرفعون حالة الاستعداد القصوى لتحقيق أهداف الحملة التفتيشية.

دراسات السوق

وعن إفادة وزارة العمل من بعض الملاحظات التي أثبتت سابقاً في تطوير الخطط والبرامج، أوضح "م. فراس الإمام" أن وزارة العمل لديها إدارة خاصة بالمشروعات، تتلقى دائماً المبادرات من أعلى المستويات، وهي دراسات مبنية على نمط السوق، وكل ما يدور في الشارع عن العمل والعمال، مضيفاً أن هذه الدراسات تؤثر بشكل كبير جداً على سياسة اختيار المشروعات ككل، وفي وكالة التفتيش بشكل خاص.

تفتيش مكثف

وطرح الزميل "سليمان العصيمي" سؤالاً عن آلية العمل الجديدة خلال الحملة التفتيشية المقبلة، وأجاب "د. عبدالله أبو اثنين"، قائلاً: من ضمن خططنا التفتيشية المقبلة الاعتماد على شركائنا في وزارة الإعلام لإظهار أهداف الحملة وتوضيح الأمور للجميع، حتى لا يكون هناك شائعات مغرصة وأقوال غير صحيحة، مضيفاً أن هذه الحملة جاءت بعد المهلة التصحيحية، ولا مانع لدينا أن تشاركنا الأجهزة الإعلامية الرأي، مؤكداً على أنه من لم يستفد من هذه المهلة ولم يُصحح وضعه، فكأنه يعاند ويصر على المخالفة، داعياً الجميع إلى تصحيح أوضاعهم حتى ولو انتهت المهلة المحددة، فيما الخروج من البلاد، أو تصحيح الوضع بنقل الكفالة إلى صاحب عمل آخر.

وأضاف أن التفتيش سيكون بشكل مكثف عبر فرق ميدانية، مشيراً إلى أن مهمة التفتيش في الشوارع والميادين والقبض على المخالفين من اختصاصات وزارة الداخلية والأمن العام، وهذه جاءت بعد تعديل مادة في نظام العمل قبل الحملة وهي المادة (39)، حيث كانت وزارة العمل مسؤولة عن جميع المخالفين سواء داخل المنشأة أو خارج المنشأة، ولكن الآن أصبح التفتيش خارج المنشآت من اختصاصات وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام، وستتولى وزارة العمل التفتيش داخل المنشآت بشكل مكثف، مبيناً أن هناك مفتشاً خبيراً أثناء عملية التفتيش، وكذلك مفتشين مساعدين، إلى جانب وجود مساندة أمنية، لافتاً إلى أن إمارات المناطق سيكون لها دور كبير ممثلة في لجان التوطين التي من اختصاصها السعودية، حيث تشترك في هذه اللجان إمارة المنطقة ووزارة العمل ووزارة التجارة والبلديات، ذاكراً أن هناك حملة مشتركة بين وزارة العمل ووزارة الداخلية، بحيث يتم الاتفاق على زيارة أحد المواقع بفريق مشترك، ومن يضبط يطبق عليه عقوبات قاسية، وهم الذين يعملون لدى الآخرين، أو يعملون على حسابهم الخاص، باعتبار أن هذه من المخالفات تشوه سوق العمل، وحينما تثبت وزارة العمل إدانته فإن أقصى عقوبة تصل إلى عامين سجنًا، أو غرامة مالية تصل إلى (100) ألف ريال.

وأشار إلى أن العقوبة تقرر عبر لجان في وزارة الداخلية مُشكلة من قرار وزير الداخلية، مضيفاً أن مخالفة العمل تشمل ثلاثة أطراف صاحب العمل والمشغل والعمال، وكل طرف من هذه الأطراف يعاقب بعقوبة منفصلة، وفي الغالب يتم الترحيل الفوري للمخالف ولن يسمح له بدخول المملكة مرة أخرى، مبيناً أن هناك عقوبات مختلفة بحسب نوعية المخالفة تتولاها وزارة الداخلية، وكذلك عقوبات من اختصاص وزارة العمل عبر هيئات قضائية ابتدائية مستعجلة.

تطبيق النظام

وعن التخوف المتوقع بعد المهلة من النواحي القانونية والإنسانية، قال "الفاخري": ما يدور في عقل العمالة أن الحملة القائمة مثل غيرها، وما أن تبدأ حتى تنتهي سريعاً، مما يوحى للعمالة باستمرارهم على أوضاعهم المخالفة للنظام بهل منهم، أو دفع ممن يعملون لديهم على ذلك المنوال، وهو ما قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية داخل المملكة واستمرار مشاكل الجريمة، واستغلال بعض الثغرات، مُشدداً على أهمية سد الثغرات التي يستفيد منها العامل سابقاً، حتى لا تلحق الضرر بالمواطن، متمنياً أن يكون هناك التزام بتطبيق هذا النظام، والالتزام في المحافظة على حقوق جميع الأطراف سواء العمال أو رب العمل، وعدم التهاون مع أي مخالف؛ لأن انتهاك حقوق الإنسان ينحصر في النظام الموجود ولكن لا يتم تطبيقه، مشيراً إلى أنه حينما يكون هناك نظام معروف وواضح وأن هناك أشخاصاً تجاوزوه فإن هذا لا يُعد انتهاكاً لحقوق الشخص الإنسانية.

جهود تحضيرية

وحول جدية العملية التفتيشية، قال "د. عبدالله أبو اثنين" إن وزير العمل ونائبه وضعوا برنامج التفتيش من الأولويات في وزارة العمل، مضيفاً أننا حددنا خلال هذا الأسبوع أربع ورش عمل للمفتشين، ولدينا ورشة عمل لمديري مكاتب العمل

في جميع مناطق المملكة ستقام في مدينة الرياض، والهدف من ذلك هو التأكيد على جدية الوزارة في الحملة، وتوضيح طرق التفتيش السليمة من الناحية النظامية والإجرائية للمفتشين، مبيناً أنهم وقعوا اتفاقية مع كلية الملك فهد الأمنية لتدريب المفتشين التابعين لوزارة العمل على كيفية الضبط الصحيح والإجراءات المطلوبة للتعامل السليم مع العمالة، مشيراً إلى أن هناك (20) موظفاً يتلقون تدريباً في مركز "تورينو" في إيطاليا على أساسيات التفتيش، وهو مركز تابع لمنظمة العمل الدولية للتدريب، وذلك من أجل تطوير آليات التفتيش لدينا، مؤكداً على أن المهم أن يعلم الجميع أن عملية التفتيش هي عملية جادة وستستمر حتى تحقق النتائج المرجوة.

زائد عن الحاجة!
وطرح الزميل "د. أحمد الجميعة" سؤالاً عن خشية البعض من أن تُحدث الحملة فراغاً في السوق، وتحديدًا في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟، وأجاب "عبدالله الرشيد"، قائلاً: أعتقد أن السوق لن يتأثر بالشكل الذي يترتب عليه فراغ؛ لأن العامل الذي رُحل أو سيتم ترحيله هو زائد عن الحاجة، متمنياً أن تستمر الحملة بشكل جدي، مع الابتعاد عن تغليب الجوانب العاطفية والإنسانية التي عرف بها المواطن، مُشدداً على أهمية النظر إلى الجانب الآخر المتعلق بجانب رزق المواطن والأمن الوطني.

ثلاث شركات
وتساءل الزميل "سليمان العصيمي": لماذا لا يكون هناك نظام يحدد المستوى التعليمي للعامل، خاصة أن العمالة الرديئة هي أمية في الأساس، وقد سبق أن صرح أحد المسؤولين أن نسبة (70%) من العمالة الموجودة في المصانع غير مُعلمة؟، وسؤال آخر ما يتعلق بالنساء، حيث لا يخفى علينا ما تعاني منه الأسر من مشكلات متركمة تشمل هروب العاملات، فكيف تتعامل وزارة العمل مع الشركات أو المؤسسات التي تشغلن؟.
وقال "د. عبدالله أبو اثنين": لدينا مبادرات قطعنا فيها شوطاً كبيراً، منها الفحص المهني للعمالة في بلد العامل قبل أن يحضر إلى المملكة، فإن اجتاز العامل الاختبار يمكنه أن يصل، مضيفاً أنه خلال الحملة المقبلة سيتم التقليل من المشكلات، خاصة المتعلقة بالعمالات المنزليات، وهناك عدد مقدر من شركات الاستقدام ستسعى إلى توفير العمالة، وهي عبارة عن ثلاث شركات بدأت عملها بشكل فعلي، ويمكن لكل شخص يستأجر منها العمالة المنزلية دون أن يتكلف مبالغ كثيرة.

أرقام الحملة
وكشف "د. عبدالله أبو اثنين" في إجابة على سؤال للزميل "د. أحمد الجميعة" عن أرقام وإحصائيات الحملة، من أن الإحصائيات في تزايد بشكل مستمر، حيث تم تغيير مهنة مليون وتسعمائة ألف شخص، كذلك وصل عدد من استطاع نقل خدماته إلى مليونين وسبعة وثمانين ألفاً، إضافةً إلى أن عدد من جدد رخصة العمل هو ثلاثة ملايين ونصف المليون، وهذا يدل على أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص صححوا أوضاعهم، عدا الذين أعلنت وزارة الداخلية من خلال إدارة الجوازات عن مغادرتهم المملكة وبلغ عددهم (951) ألف شخص، وربما يصل الرقم إلى المليون في نهاية الفترة، مبيناً أن ذلك يُعد إنجازاً كبيراً، مُشدداً على أن الهدف من الحملة التفتيشية هو المحافظة على هذه الانجازات وتداخل الزميل "سليمان العصيمي": قائلاً: نريد أن نعرف أكثر الجنسيات مخالفة وأكثر المناطق التي يقيمون فيها؟، وأجاب "د. عبدالله أبو اثنين" أن عدد المخالفين يُعد نسبة وتناسباً، حيث إن أكثر العمالة هم أكثر مخالفة، وبالتالي الهنود هم أكثر العمالة لدينا، إذ يشكلون ما مقداره مليونان ونصف المليون عامل، ذكراً أن مدينة الرياض أكثر المدن التي توجد بها عمالة مخالفة.

تنسيق مستمر
وطرح الزميل "د. أحمد الجميعة" سؤالاً عن توقع رد فعل المجتمع بعد يوم 1435/1/1هـ، خاصة أن هناك تخوفاً وهيبة من البعض، وما نصيحتكم للمواطن بعد هذا التاريخ؟.

وأجاب "د. عبدالله أبو اثنين" أن المواطنين هم أساس دعم مشروع التصحيح للعمالة في السوق، ونعول عليهم كثيراً، ونأمل منهم التعاون مع وزارة العمل والأمن العام، وخصوصاً أصحاب المنشآت أو المشغلين، مُشدداً على أهمية التعامل مع المفتشين بإعطائهم الأوراق والمستندات بكل يسر، مبيناً أن المواطن هو عين رأس الجهات الحكومية في الميدان. وحول التنسيق مع دوريات الأمن، وهل سيكون هناك خط مباشر، أم بناء على تنظيم مسبق؟، أوضح "د. أبو اثنين" أن اللجنة التنسيقية الماضية تكونت من لجنة مشتركة بين وزارة العمل ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية، وكان هناك اجتماع أسبوعي وعند الحاجة لمناقشة قضايا التفتيش ثم للتنسيق، مؤكداً على أنه كلما ضبطنا سوق العمل ضبطنا عملية الاستقدام.

وعلق "فهد الخليوي"، قائلاً: ما يتعلق بالجانب الأمني لدينا توجيهات من سمو أمير منطقة الرياض بتشكيل لجنة مشتركة داخل المنطقة مع القطاع الأمني، وقد بلغنا بجميع احتياجاتنا من الناحية الأمنية.
وعاد "د. أحمد الجميلة" وطرح سؤالا عن دور الغرف التجارية في الحملة، فأجاب "د. عبدالله أبو اثنين" أن الغرف التجارية ورجالها كانوا داعمين لنا وعقدنا اجتماعاً معهم، وعرضوا علينا العديد من التسهيلات بشأن العمالة، وقد دعمونا إعلامياً من خلال التعميمات حول أهمية التصحيح، مؤكداً على أنهم أعضاء مهمون في لجنة التوظيف.
مداخلة

نحن في الاتجاه الصحيح

الحملة التصحيحية كانت ضرورية وكان ينبغي لزاماً اتخاذ هذا الإجراء منذ فترة طويلة، وكان من نتاج هذا التأخير تفشي الكثير من الظواهر السلبية كالجريمة والسرقة واستنزاف الأموال وضياع الحقوق، حيث كانت بلدنا مرتعاً لتلك الفئات المخالفة على كافة المستويات وفي جميع المجالات، وكان فيها المسؤول والمواطن على الدرجة نفسها من تحمل تبعات ذلك التسبب والمسؤولية.

وما تم إنجازه خلال تلك المرحلة عمل جبار لم تستطع أجهزة الحاسب الآلي مواكبته بالرغم من الفرص التي تكرم بها خادم الحرمين الشريفين لتصحيح الأوضاع؛ فوجدنا التصحيح يطال مئات الآلاف من المخالفين، وكان التهوان في تطبيق الأنظمة، وجشع الكثير له النصيب الأكبر من ذلك كله، وعليه أكد أن ما تم إنجازه كان فاعلاً ومثمراً في عملية التصحيح.

وأظن أن سوق العمل سيتأثر كثيراً، ولكن في الاتجاه الصحيح من الضبط والربط لهذه العمالة، وأيضاً لا ننسى تصحيح مسار بعض الأنشطة التجارية ومدى التزامها بالاشتراطات التجارية والخدماتية؛ فكثيراً ما رأينا أعمالاً تجارية مخالفة في مجال عملها ولا نعي العمالة من ذلك؛ فالكثير من العمالة المنزلية على سبيل المثال انتهى بها المطاف عمالة بناء ومقاولات وغير ذلك، بل إن البعض منها أصبح يمارس مهناً صحية بما لديه من شهادات مزورة.

وتطبيق النظام سيمنع ما كان يعرف ليس محلياً فقط، بل دولياً أن سوق العمل لدينا هو (أكبر معهد عالمي للتدريب بلا رقيب) في جميع المجالات والأنشطة؛ فأمنياً سيمكن وزارة الداخلية والعدل من السيطرة على العمالة ومحاسبة المسؤولين عن تسيبها ومعرفة عددها ومناطق تجمعها، وعلى ما يُعرف بالأحياء الأجنبية كما هو الحال في الحي البنغالي والحي الصومالي، ولهذه الحملة آثار اقتصادية كثيرة منها أن لها أثراً كبيراً في معرفة عدد العمالة ومستوياتها الخدماتية ونسب تحويلاتها السنوية، وعدد الفرص الوظيفية والسعي لسعودتها وتوطينها، وأيضاً اجتماعياً طمأنة المواطن والمقيم أن هذه العمالة التي تعدادها بالملايين مُسيطر عليها، ومعروف سكناتها ومساكنها، وأن ما كان يحدث على أرض الواقع من معاناة سابقة وصلت بالمواطن إلى دفع 28 ألف ريال مقابل الحصول على نقل خادمة، بينما في الدول المجاورة لا يتجاوز خمس ذلك المبلغ إلى الاستقرار الاجتماعي والنفسي.

وأحب أن أوضح تخوفي، وأكد أن ما هو قادم من الأيام من احتمالية وجود فراغ كبير للأيدي العاملة، والتي كانت تسهم بما لا يدع مجالاً للشك في التنمية -سواء تحت مظلة نظامية أو غير نظامية- سيعطل جزئياً، أو لنقول يؤخر بعض أعمال التنمية في ظل مغادرة البعض وارتباط البعض الآخر في أعمال مختلفة، وكذلك تحويل بعض العمالة في مجال عملهم عما تم التعاقد معهم من خلاله، كما أكد أن هذه الحملة التصحيحية لها مثل في بعض الدول وإن كانت كظاهرة أقل بكثير مما لدينا على سبيل المثال العمالة التركية في ألمانيا، وكذلك العمالة الآسيوية في بريطانيا، ولكن لعل وزارة الداخلية ووزارة العمل مشكورتان وما استحدثته من ربط الكتروني سبب فاعل ورئيس في تنفيذ هذه الحملة، والمطلوب مازال أكثر من ذلك.

ولكن أتمنى بنفس الزخم وبنفس الروح أن تتم المحاسبة والمراقبة على المؤسسات التجارية التي ستوفر الأيدي العاملة بعد انتهاء فترة التصحيح، وأن لا يكون المواطن هو الضحية في رفع أجور الأيدي العاملة، كما أتمنى أن يكون مبدأ المحاسبة أو الثواب والعقاب إلكترونياً حتى لا يكون للنفس البشرية حظاً في ذلك.

*عضو مجلس الشورى- اللجنة الأمنية

«التفتيش الموجه» لكشف المخالفين إلكترونياً

أوضح "م. فراس الإمام" أن وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل بوزارة العمل لديها (42) مشروعاً عدا المبادرات الموجودة في مرحلة التقييم، مضيفاً أن المشروعات محصورة داخل ثلاثة محاور، أولها تطوير السياسات والإجراءات، والثاني تطوير الأفراد وتطوير فرق العمل عبر دورات متخصصة داخل المملكة وخارجها، مبيناً أن المحور الثالث والأخير هو تطوير الوسائل والأدوات والخدمات المساندة.

وقال إن من الأدوات التي تعمل على تطويرها "التفتيش الموجه"، مبيناً أنه من خلال التقييم الذاتي وجدنا أن عدد المنشآت في المملكة المسجلة في قواعد البيانات أكثر من مليونين وأربعمئة ألف، والمنشآت التي فيها أنشطة وحرارة تقريباً يساوي نصف العدد، كذلك وجود أشخاص يفتحون سجلات تجارية ويأسسون منشآت ثم إغلاقها دون تسجيلها في قواعد البيانات، سواء في أنظمة وزارة التجارة أو الداخلية أو وزارة العمل.

وأضاف أن وزارة التجارة سهّلت إصدار السجلات التجارية، ما أدى إلى تزايد الأعداد بشكل كبير جداً، مؤكداً على أنه مهما جيشنا الجيوش من مفتشين بطريقة تفتيش تقليدي لزيارة المليون ومنتى ألف منشأة؛ فإن الأمر سيكون صعباً جداً، بخلاف ما لدينا من معايير فنية تبلغ أكثر من (360) معياراً تفتيشياً ما بين أنظمة ولوائح وقرارات وزارية، وعلى ضوءها يتم البحث عن الشبه الإلكتروني، ومن ثم التوجه إلى المنشأة والتأكد ميدانياً من مخالفتها، مؤكداً على أن هذه العملية مدروسة وليست عشوائية.

وأشار إلى أنه تم حل هذه المعضلة من خلال إيجاد برنامج حماية الأجور، وبرنامج خاص للتقييم الذاتي والتدقيق، حيث إن كل منشأة من المنشآت الموجودة يتعين عليها تعبئة نماذج التقييم، وهذه التعبئة سوف تسهل للمنشآت محاسبة ذاتها قبل أن نحاسبها من خلال مرحلة التدقيق التي تتم من خلال عدة مستويات؛ وهي تدقيق الكتروني، وتدقيق مكنتي، وتدقيق ميداني، مبيناً أن هذه الأمور ستساعد برفع مستوى امتثال المنشآت في سوق العمل إلى شكل كبير.

ننتظر تفتيشاً متزامناً على الإقامة والتنستر!

شدّد الزميل "فيصل العبدالكريم" على أهمية التعامل -بعد تاريخ 1435/1/1هـ- مع قضية العمالة من منظور اقتصادي، عبر تنظيم حملة جديدة على المستثمرين، وعلق "د. عبدالله أبو أثنين"، قائلاً: هناك تنسراً في العديد من المؤسسات، لكن يجب أن يعلم الجميع أننا لن نقف على تصحيح أوضاع العمالة فقط، وإنما سنحاصر بقدر الإمكان كل السلبيات المتعلقة بالعمل والعمالة.

وأضاف أن وزارة العمل لن تستطيع أن تُحارب كل هذه القضايا وحدها، وإنما بتضافر الجهود مع جميع الجهات، مبيناً أن هناك فريق عمل مشتركاً مع وزارة التجارة والصناعة التي من اختصاصها كشف عمليات التنستر، مؤكداً على أن قضايا التنستر أخذت وقتاً طويلاً بالرغم من المبادرات القوية من وزارة التجارة والصناعة، لكنها تواجه حرباً من قبل بعض التجار.

وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالتسهيل لأصحاب الأعمال بشأن الاستقدام، فإن الوزارة لم تأل جهداً في ذلك، بل أعطت فرص الاستقدام والتأشيرات بناءً على النحو الاقتصادي الموجود في المملكة وبشكل متوازن.

وتداخل "خالد الفاخري" بقوله: في هذه القضية صدر تقرير قبل أسبوع عن منظمة العفو الدولية، ذكر عدداً من الملاحظات على المملكة في وضع العمالة، وللأسف هناك حالات فردية حدثت منها مخالفات سلبية بناءً على سلوكيات أخلت بنظام العمل، وتحديدًا تعامل بعض هؤلاء الأفراد في ابتزاز العمالة في حالة تجديد الإقامة، أو أثناء إعطائه جوازه للسفر، مُشدداً على أهمية وجود متابعة دقيقة من قبل هيئة تتابع وتنظيم سوق العمل.

وعلق "د. عبدالله أبو أثنين" من أن المجال مفتوح لأي عامل يقدم شكواه لدى وزارة العمل، وإذا ثبت أن هناك ملاحظة في دفع حقوقه يُعطى تصريحاً للعمل لدى آخر، مع عدم عودته لصاحب العمل الأول، والأمر يعود إلى مدى وعي هؤلاء العمالة.
مداخلة

اكتمال الاستعدادات الأمنية

وجه سمو وزير الداخلية بإنابة مهام الضبط لمخالف نظام الإقامة والعمل ومجهولي الهوية ونقلهم إلى الأمن العام، وبناءً عليه فقد أعد الأمن العام كافة الخطط الميدانية والتجهيز ووضع الآلية المناسبة للتنفيذ بتوجيه مباشر ومتابعة من معالي مدير الأمن العام، وقد كلف معاليه مديري الشرط وقادة أفرع الأمن العام بالمناطق بالإعداد التام لهذه المهمة، وكلفني معاليه بالانتقال إلى شرط المناطق والاجتماع بزملائي مديري الشرط ومديري أفرع الأمن العام وعقد ورش عمل في المناطق للشرح المفصل لهذه الخطط الأمنية، والتي تمارس من خلالها أفرع الأمن العام مهامها الجديدة المخولة لها. وقد تمت المشاركة بالخطط الفرضية للتعامل مع المخالفين وأعمال الضبط والتسليم، وهناك لجان تضم مدير الشرطة ومدير الجوازات ومدير السجون في كل منطقة ومحافظة لإجراء التنسيق والتعاون، وتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المهمة.

وجميع أعمال الضبط ستكون بمحاضر وافية تسلم للجهات يدون بها كل ما يتعلق بضبط المخالف وتفتيشه ويسلم المخالفون لجهات التوقيف بموجب تلك المحاضر، والاستعدادات كاملة وتامة في ذلك وسيتم متابعة التنفيذ، وإذا وجدت عوائق فسيتم معالجتها في حينها.

وهناك تنسيق مستمر مع وزارة العمل بموجب ما حدده النظام من مهام واختصاصات وسيتولى الأمن العام مساعدة الوزارة ومفتشيها عند الحاجة.

وإنني هنا أتمنى من كل وادف في بلدي أن يسعى إلى تصحيح وضعه أو مغادرة البلد قبل انتهاء المهلة، كما إنني أثق أن كل مواطن أو مقيم لن يضع نفسه محلاً للمساءلة أو المخالفة، لا سيما فيما يتعلق بنقل المخالف أو تشغيله أو إيوائه.

* مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن

برنامج «صرف الأجور» يشتهر بالمخالفين!

كشفت "عبدالعزيز آل بريك" عن برنامج صرف أجور العاملين في منشآت القطاع الخاص سواء الوافد أو المواطنين، من حيث القيمة والقدر المتفق عليه، مضيفاً أنه حددت الوزارة عدة مراحل من أجل تطبيقه على المنشآت وهي سبع مراحل، مبيناً أنه بدأ التطبيق الإلزامي على المنشآت التي يعمل فيها ثلاثة آلاف عامل وما فوق، وبدأنا الآن التطبيق التجريبي لألفي عامل وما فوق، وهكذا حتى نصل إلى (100) عامل أو أقل.

وقال إن الهدف من البرنامج هو رفع درجة الأمان الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص، من خلال حصولهم على مستحقاتهم التعاقدية في الوقت المحدد، وذلك من أجل رفع كفاءة سوق العمل، كذلك يمكن أن تُفيد من البرنامج في عملية التفتيش الذكي الموجه، وتُفيد كذلك من برنامج حماية الأجور في أغلب القضايا العمالية، خاصة أن أغلب القضايا هي قضايا الأجور المتعلقة بالمستحقات المالية.

وأضاف أن تطبيق هذا البرنامج على الشركات يساعدنا على ضمان حق العامل وصاحب العمل في إثبات الحق، وفي معرفة عدد العمالة التي تعمل لدى الآخرين في حالة عدم دفع الأجور للعامل، ذاكراً أن البرنامج يسهل لنا عملية الكشف عن التستر؛ لأن الراتب محدد من خلال البرنامج، وإذا كان الدخل أعلى مما هو موجود في البرنامج فهذا يعني أن هناك شبهة تستر.

وأشار إلى أنه حالياً ليس لدينا حق التدخل في تحويلات العاملين، لكن ربما يدخل البرنامج في هذا الأمر مستقبلاً، أو في حال طلبت إحدى الجهات المختصة ذلك، فإنه يمكن أن يتم تزويدهم بتقارير عن العاملين وتحويلاتهم، وهذا الأمر يتم بالتنسيق مع مؤسسة النقد السعودي، والتأمينات الاجتماعية، مبيناً أن صندوق الموارد البشرية سيُفيد أيضاً من البرنامج. وعلق "د. عبدالله أبو اثنين"، قائلاً: تم تطبيق برنامج حماية الأجور على الشركات التي يعمل لديها ثلاثة آلاف عامل وأكثر، وعلى المدارس الأهلية، وقد سبق أن ذكر هذا البرنامج في مؤتمر العمل الدولي، وقد وجدنا إشادة كبيرة من الحضور، لما له من دور في حفظ حق العاملين، مشدداً على أن وزارة العمل ملتزمة بالتمسك بهذا البرنامج، خاصة بعد أن توفرت لديهم القواعد والبيانات، التي ستُفيد في الربط بين البرنامج والجهات الحكومية، وكذلك مؤسسة النقد السعودي، إضافة إلى الربط مع البنوك، وبالتالي ضبط سوق العمل وإيجاد بيئة عمل مشجعة للعاملين.

وأشار إلى أن هذا البرنامج سيُفيد في عملية تسهيل نقل كفالة العمالة، فمثلاً إذا لم يحصل العامل على راتبه لمدة ثلاثة أشهر من حقه أن ينقل كفالته مباشرة إلى آخر بدون موافقة الكفيل مع احتفاظه بحقوقه.

خبراء 8 قطاعات يناقشون لائحة الحماية من الإيذاء

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لـ(الجزيرة): حالات الإيذاء في

المملكة ليست ظاهرة مقلقة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131029/fe18.htm>

الجزيرة - عوض مانع القحطاني / تصوير - فتحي كالي:

ناقش خبراء وحقوقيون وقانونيين من وزارة الداخلية والعدل والتعليم والصحة وهيئة حقوق الإنسان والجامعات والادعاء العام وبرنامج الأمان الأسري ووزارة الشؤون الاجتماعية أهم لائحة تنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء في المملكة، وشارك ما يقارب من 100 شخصية من الرجال والنساء، وطرحوا آراءهم ومقترحاتهم حول لائحة الحماية الاجتماعية التنفيذية والمواد التي يجب أن تحتويها هذه اللائحة التي تحدد عمل القطاعات، من خلال اللائحة التفسيرية لنظام الحماية من الإيذاء الذي تم إقراره من المقام السامي. وسوف يواصل هؤلاء الخبراء عقد مثل هذه الورشة التي افتتحها نيابة عن وزير الشؤون الاجتماعية وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، الذي رحب في بداية افتتاح الورشة بالحضور، وقال: أنتم تناقشون اليوم موضوعاً مهماً يعيننا جميعاً في هذا الوطن، من خلال طرح مقترحات نعمل عليها لإيجاد لائحة تحدد فيها جميع التفسيرات والتساؤلات، وذلك من خلال إقامة العديد من الورش، سواء في الرياض أو مدن أخرى، لمناقشة هم وطني؛ حتى نصل إلى بنود واضحة لهذه اللائحة عبر مشاركة المختصين في الجوانب الشرعية والقانونية والصحية والأمنية؛ وذلك للتوصل إلى آليات عمل فاعلة، تحقق المرونة، وتحقق الغاية من صدور نظام الحماية والإيذاء. وبين د. اليوسف أن الهدف من هذه الورش التي ستقام في العديد من المناطق استطلاع آراء المجتمع؛ حتى يكون هناك لائحة تخدم العمل الاجتماعي في المملكة، وتحد من بعض الظواهر. وتناول عدد من هؤلاء الخبراء والباحثين في هذه الندوة، سواء من الجانب الرجالي أو النسائي، بعض السلوكيات وقضايا الإيذاء وأنواعها، ودور وسائل الإعلام والمساجد، والمسببات لهذه القضايا من خلال العمل التربوي والنفسي، وإيجاد وسائل معينة للحد من قضايا الإيذاء، وأن يكون هناك آليات تحدد للمشرعين واجباتهم تجاه مثل هذه القضايا، والحد من العنف الأسري والعقوق والعنف ضد الغير وقضايا العمالة المنزلية. اليوسف لـ(الجزيرة) وقد أجاب د. عبدالله اليوسف عن أسئلة (الجزيرة)، وسألناه هل أصبح الإيذاء في المملكة ظاهرة مقلقة، فأجاب قائلاً: من واقع إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية فإن حالات الإيذاء في المملكة لا تعتبر ظاهرة مقلقة، والأرقام التي لدينا لا تشكل ظاهرة، إنما هي حالات موجودة، لكنها محدودة، خاصة أننا تعداد المملكة فاق الـ 20 مليون نسمة، وهذه ليست ظاهرة بالمفهوم الذي يشكل هاجساً بالمفهوم الاجتماعي وعند المتخصصين والعاملين في ميادين العمل الاجتماعي. وقد يتساءل البعض: إذا لماذا خرج نظام الإيذاء في المملكة؟ وإنني أؤكد أن النظام خرج ليس لأن عندنا مشكلة كبيرة وتشكل هاجساً، لكن من باب الحماية، ومن باب بروز بعض القضايا في هذا الجانب، وهو إجراء من منظومة أعمال كثيرة، تسعى الدولة إلى وضع التشريعات لها لتأسيس عمل احتوائي. وأكد اليوسف أننا - والله الحمد - مجتمع إسلامي، عنده عقيدة وأخلاقيات تحد من ظهور بعض الظواهر. صحيح هناك بعض الأمور تحدث، لكنها حالات فردية. وحول سؤال للجزيرة عن ضعف العقوبات في النظام أجاب: بالعكس، النظام فيه عقوبات قوية وصارمة ومتشددة من السجن والغرامة، وحتى لمن لا يبلغون عن حالات الإيذاء. وحول علاقة المرضى النفسيين بحالات الإيذاء في المملكة أجاب: غالباً لا يمارس إنسان سوي حالات الإيذاء، بل من يمارسون حالات الإيذاء، سواء للأطفال أو النساء، هم من المرضى النفسيين؛ إذ يخرج المريض النفسي عن طوره؛ ويحدث منه هذه التصرفات. رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من جانبه عبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة د. مفلح

القحطاني في إجابته عن سؤال الجزيرة عن سعادته بوجود مثل هذا النظام الذي يؤكد حرص الدولة على حماية الإنسان من أي إيذاء يلحق به، سواء مواطناً أو مقيماً، وأن مثل هذه اللائحة سوف تساعد الجهات ذات العلاقة على تنفيذ الآليات بكل يسر وسهولة. وقال القحطاني إن اللائحة التنفيذية التي تناقش الحماية العامة والحماية الأسرية سوف تساهم وتساعد المشرعين على أداء واجباتهم من خلال نصوص تفسيرية واضحة، تحمي الأسر من الإيذاء، وتعاقب الجاني. وأكد أن الجهد في الخروج بلائحة تحدد معالم النظام من جميع الجهات ذات العلاقة شيء جميل، خاصة أن يشترك في صياغة هذه البنود خبراء من الجهات كافة، بما يحقق أهداف هذا النظام لتوفير الحماية للفئات الأضعف في المجتمع. ونفى د. القحطاني أن يكون الإيذاء في المملكة منتشرًا بل يوجد هناك قضايا برزت بانتشار وسائل الإعلام، لكنها ليست ظاهرة.. ونحن نعمل على دراسات معمقة لرصد مثل هذه الحالات، وهناك حالات في الفترة الأخيرة بدأنا نسمع عنها، وتحتاج إلى معالجة وحماية.



الفاخري: نظام الحد من الإيذاء لا يشمل قضايا التحرش في الأسواق

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/29/982567>

الدمام – ياسمين آل محمود
قال المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري إن نظام الحد من الإيذاء لا يشمل قضايا التحرش في الأسواق والأماكن العامة. وقال الفاخري إن النظام الذي صدر عن مجلس الوزراء قبل مدة سوف يغطي 60% من قضايا الإيذاء، بينما تتولى الشرطة والمحاكم وهيئة التحقيق والادعاء العام 40% منها، والأخيرة تختص بالقضايا الجنائية المتعلقة بالاعتداء على النفس والأفراد.
وأوضح أن النظام يشمل الإيذاء الذي يقع لضحية ذي علاقة شرعية أو قانونية بالمعتدي، كالعامل وكفيله، والعنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، والطالب والمدرسة، وكل من يندرج تحت تبعية أو مسؤولية أو إعالة أو كفالة. مشيراً إلى وجود لبس في فهم النظام من قبل العامة الذين يظنون أنه يشمل جميع قضايا الإيذاء الواقعة على الأشخاص.
وأشاد الفاخري بالاجتماع المعقود صباح أمس في وزارة الشؤون الاجتماعية، قائلاً إنه أتاح لجميع المهتمين مناقشة وإعداد مسودة اللائحة التنفيذية النهائية المتوقع صدورها بعد ما يقارب الشهرين، بالإضافة إلى فتح باب استقبال المرئيات لجميع المشاركين وهم جمعية حقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، ومكافحة المخدرات، ووزارة الداخلية، والأمان الأسري، والجهات ذات العلاقة باعتبارها شريكة في وضع النقاط الأساسية في اللائحة ومناقشة مواد النظام.
يذكر أن نظام الحد من الإيذاء عرّف الإيذاء بأنه «كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، بما عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم، وهو تعريف تفصيلي جامع لمعظم حالات الإيذاء.

ستطلب في حال ثبوته معاقبة الفاعل

حقوق الإنسان تحقق في شريط تعنيف سعودي لآسيوي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/10/29/article_796059.html

«الاقتصادية» من الرياض
قال مسؤول حقوقي سعودي لوكالة فرانس برس أمس إن جمعية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان تحقق حالياً في شريط تتناقله مواقع التواصل الاجتماعي لسعودي يوسع ضرباً بطريقة عنيفة جداً عاملاً آسيوياً.
وأوضح مفlech القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، "أن الجمعية في طور التحقق من المسألة الآن، وأنها ستطلب في حال ثبوتها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الفاعل".
وأضاف "لا توجد لدينا تفاصيل كافية حالياً عن هوية الرجل أو مكان الحادثة".
إلا أن مصادر حقوقية مستقلة أكدت لفرانس برس "أن الرجل الذي يمارس هذا العمل الوحشي يقيم في منطقة الرياض".
وأضافت أن الرجل أقدم على "فعلته الشنيعة بذريعة أن العامل كان يتحدث مع زوجته".
ويظهر الشريط على مواقع التواصل الاجتماعي شاباً سعودياً ينهال بالضرب باليدين والرجلين لكما ورفسا على العامل قبل أن يستخدم عقاله مسددا ضربات مؤلمة على كافة أنحاء جسده متهما إياه بأنه كان يغازل زوجته.
وبدا العامل الذي يرتدي زي عمال النظافة في السعودية منهكاً متوسلاً إلى الشخص الذي يضربه أن يتوقف وإلا فإنه سيموت.

حقوق الإنسان تحقق في قضية تعنيف عامل النظافة

المصدر: جريدة الجزيرة أون لاين الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.al-jazirahonline.com/حقوق-الإنسان-تحقق-في-قضية>

العاصمة - أ ف ب
كشفت مسؤول حقوقي لوكالة فرانس برس الاثنين أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية تحقق حالياً في شريط تناقله مواقع التواصل الاجتماعي لمواطن سعودي يضرب عاملاً آسيوياً بطريقة عنيفة.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفlech القحطاني إن الجمعية "في طور التحقق من المسألة الآن، وأنها ستطلب في حال ثبوتها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الفاعل".
وأضاف: "لا توجد لدينا تفاصيل كافية حالياً عن هوية الرجل أو مكان الحادثة"، إلا أن مصادر حقوقية مستقلة أكدت لفرانس برس أن "الرجل الذي يمارس هذا العمل الوحشي يقيم في منطقة الرياض".
وأضافت أن الرجل أقدم على "فعلته بذريعة أن العامل كان يزج زوجته بالاتصالات التلفونية المتكررة".

وأثار المقطع لذي تم تداوله بشكل واسع ردود فعل متباينة، ففي الوقت الذي أظهر فيه البعض تعاطفاً مع العامل واستنكروا التعنيف الذي حدث له، أظهر البعض تضامناً مع الشاب السعودي بحجة أن العامل أنتهك حرمة بيته بالاتصال المتكرر والمزعج لزوجته.

وأظهر المقطع شاباً سعودياً ينهال بالضرب باليدين والرجلين لكما ورفسا على العامل قبل أن يستخدم عقاله مسددا ضربات مؤلمة على كافة أنحاء جسده متهما إياه بأنه كان يغازل زوجته، وبدا العامل الذي يرتدي زي عامل نظافة منهكاً متوسلاً الشخص الذي يضربه بان يتوقف وإلا فإنه سيموت.



الهيئة الشرعية الطبية في المدينة تنظر قضية وفاة السهلي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.al-madina.com/node/487308/> الهيئة-الشرعية-الطبية-في-المدينة-تنظر-قضية-وفاة-السهلي.html

حسام الضيفان - المدينة المنورة
الهيئة الشرعية الطبية في المدينة تنظر قضية وفاة السهلي حددت الهيئة الشرعية الطبية في المدينة المنورة «مساء الأحد المقبل» موعداً للنظر في قضية المتوفى عواد السهلي الذي توفي بعد حدوث خطأ طبي أقرت صحة المدينة به في بيان صحفي يوم أمس الأول جراء عملية تفتيت حصوة خضع لها في مستشفى أحد بالمدينة المنورة، وذكر مدير الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي أن ملف المتوفى لدى الهيئة الصحية الشرعية الأساسية بمنطقة المدينة، مرفق معه إفادة المدعي والمدعى عليه مع إعداد التقارير الفنية اللازمة. وأشار إلى أن أي قضية طبية تحدث فيها وفاة، ويتقدم ذوو المتوفى بشكوى تحال بعد التحقيق المبدئي، بغض النظر كون هناك خطأ طبياً أم لا من وجهة نظر اللجنة الفنية إلى الهيئة الشرعية وهي المخولة نظاماً بإصدار الحكم على المشمولين في القضية، ومن ثبت تقصيره من عدمه، وحتى حينه يمنع المتورطون في القضية من السفر. وفي السياق حددت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة اليوم موعداً لمقابلة لشقيق المتوفى سليمان السهلي بعد لجوئه إليها يوم أمس للنظر في شكواه من جهة اختصاصها وفي المقابل ناشد سليمان محامي المدينة المنورة لحضور الجلسة المحددة مساء الأحد المقبل والوقوف بجانب القضية داعياً أنه لا يكتسب معرفة القوانين والأنظمة التي تدين الأطباء والصحة والدفاع عن حق شقيقه المتوفى نتيجة خطأ في العملية الجراحية التي لم يعلم عنها شقيقه إلا بعد اجرائها إضافة إلى الإهمال والتقصير في إنقاذ حياته وإصلاح الخطأ الذي أدى إلى وفاته. وأوضح السهلي أن شقيقه ترك 6 بنات وولدين تكبرهم ابنة في الثامنة عشرة ويصغرهم طفل عمره سنة داعياً الجهات المسؤولة لدمعهم ومساندتهم.



بيبي فاطمة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131029/ar3.htm>

د. عثمان بن صالح العامر

2013-10-29 بيبي فاطمة يذكر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في حوار أجرته معه صحيفة الخليج الإماراتية قصة فتاة مسلمة جميلة تسمى فاطمة قرر والدها تزويجها غير

الذي ترغب الزواج به، فاستعانت بالقائد البرتغالي لينفذها مما هي فيه!!، وبالفعل قام هذا القائد ببارباك الأوضاع الأمنية في المنطقة حتى يتمكن من إنفاذها، وبعد أن تحقق ذلك له، غرر بها فخرجت من الإسلام واعتنقت المسيحية!! هذه القصة قد تتكرر بصورة أو أخرى وتحت مسميات مختلفة وبألوان متعددة خاصة في هذا الوقت التي علا فيه صوت المطالبة بحقوق الإنسان وكثير وتعاطم الحديث عن حق المرأة المسلوب "المساواة"، هذه القضية الساخنة التي طرحت وما زالت تطرح وبقوة في المنتديات العالمية والمحلية ولعل آخرها ما كان في جلسة مجلس حقوق الإنسان بجنيف الاثنين الماضي، إذ كان ملف حقوق المرأة خاصة "المساواة" من الملفات الساخنة الذي ركزت عليه جل الدول الحاضرة في مداخلتها على كلمة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، وبعيداً عما قال وقيل أعتقد هنا أن من الواجب مراجعة كل ما قيل سواء فيما يتعلق بالمرأة أو مؤسسات المجتمع المدني أو حقوق الموقوفين والمسجونين أو الحرية أو غيرها من حقوق الإنسان السعودي في ضوء ما تنص عليه النصوص الشرعية الصحيحة، وحسب ما يتوصل إليه الفهم السليم المستقيم، وبناء على ما سنته الدولة من أنظمة وقوانين تحقق المصلحة العامة وتحفظ للإنسان كرامته، وهذا يعني: # إعادة النظر في النصوص الشرعية ذات الصلة بحقوق الإنسان أياً كان من خلال مشاريع بحثية موسعة وبرؤية عصرية ناضجة تحدد الواجب والمسنون في مقابل المحرم والمكروه وتبين المباح ذو المساحة الأوسع في دائرة المعاملات كما هو معلوم. # قراءة الواقع والحفر فيه ومن ثم التصحيح ليس فقط لإقناع العالم بما نحن فيه من واقع حقوقي فحسب بل لتبرئة الذمة أمام الله أولاً ثم لمعاونة ولي الأمر في إعطاء أهل الحقوق حقوقهم، وتحقيق عدالة التوزيع بدلالاتها الشاملة، والقضاء على مواطن الفساد وخلايا الإفساد في المجتمع، وهنا لا بد من إجراء الدراسات الميدانية الموسعة وعدم الاعتماد فقط على ما يصدر من تقارير ترفعها الجهات الرسمية والدوائر الحكومية، أو ما يكتب في الصحف وتتناوله الأعلام، أو ما يتقدم به المواطن إلى هيئة حقوق الإنسان، أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أو يصل إلى الهيئات والمؤسسات الإعلامية والدولية العالمية، فالفقير والمحتاج وذو العوز والطبقات المهمشة غالباً هم أعجز عن إيصال صوتهم والمطالبة بحقوقهم في الزمان والمكان وحسب اللغة التي يتطلع إلى التحدث بها والاستماع لها من تقع عليهم تبعة رفع مظلمتهم لولي الأمر. # فهم العقلية التي يفكر بها الآخر، ومحاولة ردم الهوة الذهنية إزاء المنطلقات والتصورات من خلال مشاريع علمية مدروسة تقرب وجهة النظر الشرعية حسب المنهجية الغربية التي تبني قراراتها وتنسج تصوراتها بالحجج العقلية، وجزماً لا تعارض بين النص الصحيح والعقل الصريح. # التواصل مع المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات والاستشارات المتخصصة سواء الداخلية منها أو الخارجية التي عرف عنها الاهتمام برصد ومتابعة وتحليل ونقد المسائل الحقوقية في المملكة العربية السعودية، وتزويدها بالمعلومات الصحيحة والدقيقة، وإتاحة الفرصة لها للوصول إليها حسب منهجها الذي تتبعه في سبر أغوار الواقع المعاش بعيداً عن الوصاية والإملاء. # التوصية الصريحة والدقيقة لمتخذ القرار في وجوب السعي الجاد والحثيث لمعالجة ما قد يكون لدينا من أخطاء وتجاوزات، فنحن أشد ما نكون حاجة إلى من يهدي إلينا عيوبنا، وفي النهاية لا بد أن نعترف أننا بشر ولدينا من الأخطاء والتجاوزات ما لا يمكن أن يُحمل الشريعة الإسلامية لا من قريب أو بعيد. إنني أتمنى أن نأخذ من التاريخ عبرة، وأن نقنع أنفسنا قبل أن نسعى لإقناع غيرنا، وأن نعيد ترميم بيتنا من الداخل دون أن نظن بأنفسنا الكمال وبغيرنا سوء الفهم والنقصان، فالمتربصون بنا من الأعداء يرصدون علينا أنفاسنا ويحاولون توسيع دوائرنا السوداء وربما "جعلوا من الحبة قبة" كما يقال!! حفظ الله عقيدتنا، وأدام عزنا، وحمى قادتنا، وحرس أرضنا، وأسعد شعبنا، دتم بخير وإلى لقاء والسلام.

هيئة حقوق الإنسان

تعليم الشرقية" يشارك في يوم البصر"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م
<http://www.alyaum.com/News/art/100783.html>

واس - الدمام
تشارك إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية اليوم في فعاليات المعرض التوعوي للبصر، بالتزامن مع اليوم العالمي للبصر، وذلك بإحدى المجمعات التجارية بالخبر.
وأوضح مدير إدارة التربية الخاصة (بنين) بتعليم الشرقية سعيد الخزامي أن المشاركة تهدف إلى نشر الوعي الصحي لدى الطلاب والطالبات، وأولياء أمورهم، والمجتمع عامة، وإبراز خصائص وأساليب التعامل مع ذوي الإعاقات البصرية، ومعرفة الأسباب والطرق الكفيلة في معالجة العيوب البصرية إلى جانب التوعية حول الأدوات والأجهزة المستخدمة للكيف، إضافة إلى جوانب أخرى تتعلق باستخدام العدسات اللاصقة، وكيفية استخدامها الآمن ومدى تأثيرها على الرؤية، والكشف عن الأسباب الوراثية المؤدية للعمى، وشرح أساليب الوقاية منه. وأبان أن المعرض التوعوي يشمل مشاركة عدد من القطاعات الحكومية منها هيئة حقوق الإنسان، ونادي رؤي، وإدارة التربية الخاصة للبنين والبنات بتعليم المنطقة الشرقية، فيما ستكون أجنحة المعرض شاملة لموضوعات متعددة منها ديوانية كيف تجمع عددا من كبار السن المكفوفين، كذلك مسيرة لعدد من الطلاب المكفوفين، وركن يبين تعاملات المكفوفين مع الأجهزة التقنية الحديثة، وجوانب أخرى من أوجه الإبداع تميز فيها المكفوفون، وتهيئة جناح خاص لتعريف المبصرين بتعامل المكفوف مع أجهزة الإبصار، وكيف أوجه معاناتهم.



أمير الجوف يتسلم تقريرا لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650437.htm>

عبدالعزیز المشیطی (القریبات)
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف بمكتبه بالإمارة، عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الدكتور علي بن مدالله الرويشد، وقدم لسموه التقرير الأول لفرع الهيئة بالجوف كالثالث فرع افتتح بالمملكة برعاية سموه وحضور رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان ونائبه الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين.
وأوضح الرويشد أن تقرير الفرع يغطي منطقتي الحدود الشمالية وتبوك إلى جانب منطقة الجوف، متضمنا استعراضا لزيارات رئيس الهيئة ونائبه للإدارات الحكومية إعمالا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة التي تنص على: (التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن).

ثم تطرق التقرير لأهم المواضيع التي تم العرض عنها من قبل الفرع، تلتها إحصائية بعدد القضايا الواردة للفرع لكل نوع من أنواع القضايا بحسب تصنيفها، بالإضافة إلى الإشارة لأهم الفعاليات كالندوات والدورات والمحاضرات وورش العمل التي قام بها الفرع بقسميه الرجالي والنسائي ومنها المشاركة في مهرجان الزيتون كإحدى الفعاليات الهامة بالمنطقة.



عقب افتتاحه ورشة لإعداد لسودة اللائحة التنفيذية لنظام الحماية

د. اليوسف: الإيذاء في المجتمع السعودي لم يصل إلى مرحلة

الظاهرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/10/29/article879420.html>

الرياض- صالح الحميدي تصوير - فهد العامري
أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف أن الإيذاء في المجتمع السعودي لم يصل إلى مرحلة الظاهرة
وقال الدكتور اليوسف لـ«الرياض» عقب افتتاحه صباح أمس لورشة العمل التخصصية للإعداد لسودة اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء بمجمع الوزارة في الدرعية حرص الوزارة على تفعيل كل ما من شأنه تحقيق التوصل إلى آليات عمل فاعلة ومرنة تحقق التطلعات المنشودة. وأضاف أن وزارة الشؤون الاجتماعية ليست هي المعنية وحدها بمواجهة الإيذاء داخل المجتمع السعودي، مشيراً إلى أن هناك عدة جهات تسهم بدور كبير وأساسي في هذا المجال منها وزارة الداخلية والصحة والتربية والتعليم وغيرها وامتدح مستوى الوعي الذي أصبح يتمتع به المواطن فيما يخص واجباته وحقوقه الاجتماعية. واثني على دور الصحافة وما تسهم به في هذا المجال، مشدداً على أنه لا توجد قفزات في نسب الإيذاء في المجتمع السعودي خلال العشر سنوات الماضية. ولفت إلى أن الزيادات عادية وطبيعية جداً وقد جاءت مع التغيرات والتأثيرات التي شهدتها ويشهدها المجتمع.
وشهدت الورشة نقاشاً حاداً حول عدة جوانب من بينها تعريف الحماية من الإيذاء وأهداف النظام محل النقاش وكذلك قضايا الإبلاغ عن الإيذاء وتلقيه وهوية المبلغ ومسؤوليته والتدخل العاجل أو الدخول لمكان الإيذاء وما إذا كان الإيذاء جريمة إلى جانب نقاط أخرى مهمة. وقد شارك بطرحها مختصون واستشاريون من وزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم، والصحة، والعدل، وهيئة حقوق الإنسان وكذلك هيئة التحقيق والادعاء العام وبرنامج الأمان الأسري وعدد من المهتمين والكتاب وستتواصل فعالية الورشة في أربعة مواقع بالمملكة خلال الأسابيع القليلة القادمة لاستكمال طرح العديد من النقاط حول موضوع الحماية من الإيذاء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مواطن يتهم كادرا تميزيا بالتسبب في عفونة يد

طفلة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650468.htm>

قائد آل جعرة (نجران) تحقق الشؤون الصحية في منطقة نجران في شكوى مواطن ضد مستشفى الولادة والأطفال اتهم الكادر الطبي فيه، بالتسبب في «عفونة» يد طفلة البالغة من العمر خمسة أشهر.

وأوضح علي مسفر آل الحارث أن طفلة معجبة، كانت تعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، وراجع طوارئ مستشفى الولادة والأطفال بالمنطقة قبل أسبوع، وقرر الأطباء تنويمها بالمستشفى، مشيراً إلى أن طفلة كانت تبكي بشكل مستمر منذ أن وضعوا بيدها اليسرى أنبوب المغذي الذي يضعون المضاد الحيوي فيه.

وأكد أن زوجته طالبت من الكادر المعالج إعادة النظر في الأنبوب الذي بيد طفلة لأنها تبكي منذ أن وضع بيدها، ولكن لم تجد أحداً يستجيب وبقيت الطفلة تعاني من الأنبوب حتى تقرر خروجها بعد أن تحسنت حالاتها عقب خمسة أيام.

وقال «ولكن بعد نزع إبرة الأنبوب من يد الطفلة، تعرضت لطفح جلدي و عفونة واضحة باليد، وبعد أن شاهد الأطباء يد الطفلة قرروا بقاءها في المستشفى كي تتم معالجة يدها التي أصبحت متعفنة وتعاني من التهاب شديد، متسائلاً: لماذا الإهمال مع المرضى وعدم مراقبتهم خصوصاً الأطفال الذين لا يستطيعون التعبير بما يعانون منه، مشيراً إلى أن طفلة لا تزال ترقد في المستشفى.

«عكاظ» بعثت بصور يد الطفلة ومعاناتها إلى مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران الصيدلي صالح بن سعد المؤنس الذي بدوره أكد بأنه سيتابع الوضع ويشكل لجنة للتحقيق لكشف الأسباب المؤدية إلى إصابة يد الطفلة ومحاسبة المتسبب.

التسليم للأمن والتوقيف مسؤولية السجون والجوازات اللواء

الغامدي لـ عكاظ :

ترحيل المخالفين لنظامي الإقامة والعمل إلى بلدانهم مباشرة

بعد انتهاء مهلة التصحيح

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650341.htm>

قايد آل جعرة (نجران)

أكد لـ «عكاظ» مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان بن أحمد الغامدي أمس خلال زيارته التفقدية لشرطة نجران، أن جميع أفرع الأمن العام في المناطق هي جهات لضبط مخالفتي أنظمة الإقامة والعمل بعد انتهاء مهلة تصحيح الأوضاع بنهاية شهر ذي الحجة الحالي، حيث وضعت بعض الحلول للتكديس بتحويل بعض المخالفين من المناطق التي ضبطوا فيها إلى بلدانهم مباشرة بعد تطبيق الأنظمة اللازمة بحقهم، كما تم فتح مركز الخدمات في مكة المكرمة لهذا الشأن. وبين اللواء الغامدي أن سمو وزير الداخلية أمر بتوزيع المهام، وإسناد مهمة الضبط والتسليم للأمن العام، على أن يكون التوقيف مسؤولية السجون والجوازات في ما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي تباشرها، معتبرا أن هذا التنظيم كفيل بضبط كل مخالف، مرحبا بأفراد الجوازات الذين انضموا للأمن العام، مبينا أن لديهم الخبرة الكافية للتعامل مع مهمة الضبط لأنها ليست جديدة عليهم، حيث كانوا يمارسونها خلال فترة عملهم بالجوازات.

وأوضح أن مديري المديرية بالشرط هم رؤساء اللجان التي تضم في عضويتها مديري السجون والجوازات لتذليل كافة الصعاب التي تواجههم في الميدان في كل منطقة، مبينا أن الهدف من الزيارة هو إطلاع منسوبي الأمن العام في كافة المناطق على آخر المستجدات في الأوامر والتعليمات في ما يخص الحملة على المخالفين لنظام الإقامة والعمل بعد انتهاء المهلة التصحيحية، والوقوف على التجهيزات والاستعداد.

وقال إنه نقل تحيات وتقدير وزير الداخلية ومدير الأمن العام لمنسوبي شرطة نجران خلال الاجتماع، وزودهم بكافة الإجراءات المتخذة بعد نهاية الحملة التصحيحية، مع إيضاح بعض الأمور التي لم تكن واضحة لديهم، وكل ما يتعلق بإجراءات الضبط وتسليم المخالفين، منوها إلى أن مراكز الشرط لديها خلفيات قديمة عن موضوع التسليم والتكديس، وتم تزويدهم بالتعليمات الجديدة، جاز ما بأن كل الملاحظات السابقة ستنتهي.

وأردف «ضبط المخالفين لن يقوم على حساب أعمال أخرى، بحيث إن الدوريات الأمنية تؤدي عملها، والجهات الأخرى تؤدي عملها، ويشارك فروع الأمن العام في الضبط بخطط مرتبة ويتعاون مستمر ويباشر العمل في جميع المدن والمحافظات والمراكز في جميع أنحاء المناطق».

وطالب الغامدي المواطنين بعدم وضع أنفسهم تحت طائلة عقاب النظام، بالإيواء والتستر على المخالفين أو نقلهم وتشغيلهم، لأنه لن يكون هناك استثناء في العقاب وستكون أعمال الضبط شاملة، موجها الوافدين المتواجدين على أراضي المملكة الالتزام بنظامها وأن يستفيدوا من الفترة التصحيحية، أو المغادرة إلى بلدانهم في حال عدم تمكنهم من تصحيح وضعهم.

هدف: خطة جديدة لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص

غرة محرم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650335.htm>

حسين محه (جازان)

أكد لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» وضع خطة جديدة بديلة، سيبدأ تنفيذها في غرة محرم 1435 هـ لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص في مختلف مناطق المملكة. وأضاف المصدر: أن مجلس إدارة صندوق «هدف» قام بتعديل اللوائح وتطوير الآليات؛ وذلك تزامنا مع تزايد أعداد المتقدمين، وتجاوب القطاع الخاص بشكل كبير مع «هدف» لتوظيف السعوديين في مختلف مناطق المملكة. وأضاف: أن فروع «هدف» بمختلف مناطق المملكة كانت تستوعب أعدادا ضئيلة من المتقدمين المؤهلين وغير المؤهلين في السنوات الماضية، لتوظيفهم في القطاع الخاص حسب مؤهلاتهم، باستثناء المناطق المركزية. ورغم ما يبذله «هدف» من جهود كبيرة في توظيف ودعم المتقدمين، إلا أنه كان يعاني من عدم تجاوب القطاع الخاص بشكل دائم في الفترة الماضية، خصوصا أن «هدف» يعتمد على القطاع الخاص في توظيف المواطنين، مؤكدا أن الخطة الحالية التي أعدها مجلس إدارة «هدف» جاءت بعد تجاوب قطاع الخاص بشكل كبير في الفترة الحالية في توظيف المواطنين، وإدراكهم مسؤولية دعم أبناء الوطن لتمكينهم في مختلف مجالاتهم ليسهموا في خدمة الوطن، مشيرا إلى أن الخطة الجديدة ستكون قادرة على استيعاب عدد كبير من المواطنين بمختلف مناطق المملكة من خريجي المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إلى جانب أصحاب الشهادات المهنية لما يخدم التوظيف في القطاع الخاص، وتسهيل إجراءات وآليات الدعم. ونوه المصدر إلى أن مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» سيعلن خطته للسنة الجديدة قريبا.

ايقاف 3 رجال وامرأتين في حادثة اعتداء على طفلة

بجدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650498.htm>

عبدالله راجح العبدلي (جدة)

أوقفت شرطة جدة خمسة أشخاص بتهمة ضلوعهم في جريمة اغتصاب طفلة لم تتجاوز ثلاث سنوات. وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق، أنه ألقى القبض على ثلاثة رجال وامرأتين، تم التحفظ عليهن، وأحيلت قضيتهن إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وكانت غرفة عمليات الأمن والشرطة تلقت بلاغا من أحد المستشفيات الخاصة بجدة، يفيد بوجود طفلة في الثالثة من عمرها ملقاة أمام البوابة الرئيسية، ويبدو بها آثار عنف على جسدها وتمزيق ملابسها ونزيف حاد في المهبل، وعلى الفور باشرت

دوريات وشرطة مركز الشمالية الحادث، وبعد البحث والتحري، تم القبض على المتهمين والتحفظ عليهم، فيما أحيل ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.
من جانبه أوضح لـ «عكاظ» مدير المستشفى محمد علي، أن المستشفى استقبل حالة الطفلة عند الساعة العاشرة مساء يوم 2013/9/13م، وكانت حفيظة ثلاث سنوات عثر عليها أمام البوابة الرئيسية وهي تعاني من عنف جسدي مع نزييف حاد مهلبل يدل على أنها تعرضت للاعتداء، ومنذ ذلك الوقت دخلت في حالة غيبوبة تامة إلى الآن.
وأفاد شاهد عيان عبدالله محمد ناصر، أنه كان متواجداً في ذلك اليوم بالمستشفى، وشاهد سيارة تلقي بطفلة أمام البوابة، ومن ثم تلوذ بالفرار، فيما الضحية تصرخ من شدة نزييف الدم، وبعدها فقدت الوعي وأدخلت المستشفى لإنقاذها.



السعودية: الإفراج عن حمزة كشغري

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/566462>

الرياض - «الحياة»
أفرجت السلطات السعودية، اليوم (الثلاثاء)، عن المدون حمزة كشغري بعد نحو عامين على اعتقاله بعد اتهامه بالإساءة للرسول محمد بثلاث تغريدات على موقع «تويتر».
وقال المحامي عبدالرحمن اللاحم لـ«الحياة»: «لا أستطيع أن أقول إلا أن حمزة خرج من السجن وهو الآن في حضان أمه».
يذكر أن تغريدات كشغري لاقت ردود فعل كبيرة في المجتمع، إلا أنه عاد بعد يومين من كتابتها إلى إصدار بيان حولها، اعتذر فيه وقال: «أعلن توبتي و انسلاخي من كل الأفكار الضالة التي تأثرت بها فأنتجت بعض العبارات التي أتبرأ منها و أعوذ من أن ألقى الله عليها»، وأضاف أنه لا يزال يتمسك بالشهادتين: «أشهد ألا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله، عليها أحيا و عليها أموت و عليها أبعث إن شاء الله».
ودعا المجتمع أن يقبل توبته: «اللهم تقبل توبتي، و إني أرجوكم ألا تعينوا الشيطان علي، فإن المؤمن ضعيف بنفسه، كثير باخوانه».
وعاد حساب حمزة في تويتر للتغريد، إذ كتب تغريدة صباح اليوم، أعاد تغريدها أكثر من 631 مغرداً: «صباحات الأمل .. و الأرواح التي لا تموت .. الحمد لله قديم اللطف».

مجلس الوزراء يوافق على صرف مساعدات للمواطنين

المتضررين في الخارج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/566143>

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الوزراء السعودي على صرف مساعدات للمواطنين المتضررين من كوارث السيول والحرائق ونحو ذلك من موظفين أو متعاقدين أو منتدبين أو مكلفين بالعمل في الخارج نظاماً، ولأي فرد من أفراد أسرهم إذا كان مرافقاً لهم أثناء عملهم في الخارج، على أن يتم التنسيق بين وزارتي المالية والخارجية لوضع ضوابط وآلية مناسبة للصرف للمصابين ولأسر المتوفين والمتضررين. (للمزيد)

ورفض مجلس الوزراء السعودي خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت في الرياض أمس، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمس، تسييس حقوق الإنسان والانتقائية والكيل بمكيالين حيالها. وجدد المجلس مطالبة المملكة مجلس الأمن بالالتزام بمسؤولياته التاريخية والإنسانية والأخلاقية، مشدداً على أهمية إصلاحه وتمكينه فعلياً وعملياً من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين. وقدر المجلس ردود الفعل الإيجابية التي تلقفتها المملكة من دول العالم وما أعربت عنه من إشادة بجهود الرياض في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال اعتماد مجلس حقوق الإنسان في جنيف للنتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في المملكة، مؤكداً أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وترفض تسييسها أو الانتقائية والكيل بمكيالين في شأنها.

الشورى يطالب الإسكان و الشؤون البلدية ببرنامج زمني

لتسليم أراضي المنح

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/566428>

الرياض - خالد العمري

طالب مجلس الشورى خلال جلسة أمس (الإثنين) وزارة الإسكان بالعمل مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لوضع برنامج زمني لتسليم أراضي المنح والإسراع في وضع آلية الاستحقاق للحصول على الوحدات السكنية والأراضي والقروض لتكون جاهزة خلال ثلاثة أشهر. كما طالب المجلس بالغالبية وزارة الإسكان بالعمل على إنشاء شركة وطنية من خلال صندوق الاستثمارات العامة تسهم فيها الصناديق الاستثمارية، لتكون ذراعاً - فنياً وتخطيطياً - في تطوير الأراضي وتنفيذ البنية التحتية، وتقديم الحلول الحديثة في التصميم والبناء.

وقال مساعد رئيس المجلس الدكتور فهد الحمد، عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية -: «إن مطالبة المجلس جاءت بعد الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه

التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1432-1433هـ». ودعا المجلس وزارة الإسكان بوضع إطار تنظيمي لتخطيط أحياء سكنية مكتملة المرافق مع مراعاة الابتعاد عن التصميم الشبكي للمخططات السكنية واعتماد مبادئ السلامة والصحة وتعزيز الروابط الأسرية ووضع معايير لجودة التصميم والبناء، لمعالجة المشكلات الناجمة عن البناء الفردي. وأوضح الحمد أن اللجنة وبعد مداوات الأعضاء قررت سحب توصيتها التي كان نصها «على وزارة الإسكان تحفيز القطاع الخاص لبناء الوحدات السكنية ذات الطابع الاقتصادي مع مراعاة التكاليف الرأسمالية والتشغيلية المنخفضة والصديقة للبيئة»، التي جاءت نتيجة لتبني اللجنة التوصيتين اللتين تقدم بهما العضوان الدكتور خالد العقيل، وصالح العفالق، إذ رأى عدد من الأعضاء أنها تتعارض مع إحدى توصيات اللجنة التي وافق عليها المجلس، فيما رأى أعضاء آخرون أن مضمون التوصية يتعلق بصندوق التنمية العقارية ومن ثم من المناسب توجيهها لتقارير الصندوق. من جانبها، رأت اللجنة أن التوصية تحتاج إلى المزيد من الدرس فرأت تأجيلها والاستفادة منها عند درسا التقرير المقبل للوزارة.



عرعر: سجن وتغريم مواطن متهم بالاتجار بالبشر والسبب مخدرات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013

<http://alhayat.com/Details/566407>

عرعر - خالد المضياني

قضت المحكمة العامة في عرعر أخيراً بسجن وتغريم مواطن سعودي ومنعه من السفر جراء إدانته بتهمة الاتجار بالبشر من خلال توريطه وأفداً على كفالته في نقل شحنة مخدرات إلى طرف آخر. وأصدر قاضي المحكمة العامة في عرعر حكماً يقضي بسجن المواطن سنتين، وجلده 600 جلدة، وتغريمه 100 ألف ريال مع المنع من السفر مدة عامين بعد إدانته بتهمة المتاجرة بالبشر.

وتعود تفاصيل الحادثة إلى قيام المواطن بإعطاء أفد كمية من المخدرات وإرسالها إلى شخص آخر، إذ تم القبض على الوافد أثناء نقله الشحنة، وبعد التحقيق معه ومتابعة الجريمة وجدت هيئة التحقيق والادعاء العام ما يثبت جريمة المتاجرة بالبشر.

وقال مصدر قضائي مطلع لـ«الحياة» إن ناظر القضية وجّه تهمة المتاجرة بالبشر إلى المواطن بعد متابعته سير التحقيقات فيها، وحكم عليه بالسجن والغرامة والمنع من السفر بعد قيامه بتشغيل العامل بطرق غير مشروعة واستغلاله. وأوضح المصدر أن السلطات الأمنية قبضت على المواطن بعد التحقيق مع الوافد، واستيفاء الإجراءات القانونية والنظامية كافة في حقهم بالتحقيق من مكافحة المخدرات، مضيفاً: «وأسفرت نتائج التحقيقات مع الوافد عن إعداد هيئة التحقيق والادعاء العام لائحة دعوى قدمت للمحكمة بهذا الخصوص».

من جهته، أكد مصدر قضائي آخر (فضل عدم الكشف عن هويته)، أن الحكم لا يزال في محكمة الاستئناف «وأمام المحكوم فرصة للاعتراض عليه، لا سيما أن النظام يمنح المحكوم عليه فرصة للاستئناف مدة 40 يوماً من تاريخ صدور الحكم».

وأشار المصدر إلى أن قرار القاضي بُني على لائحة الاتهام الموجهة من هيئة التحقيق والادعاء العام، والمحاضر المعدة. وبيّن أن المادة الثانية من العقوبات بمتاجرة البشر تنص على العقوبة بالحد الأعلى بالسجن من عام إلى 15 عاماً، وغرامة مالية تصل إلى مليون ريال.

يُذكر أن قضايا الاتجار بالبشر تواجه من السلطات السعودية بحزم في الآونة الأخيرة، لما تعكسه من صورة سلبية عن المملكة وما تحمله من استغلال سيئ للوافدين إلى البلاد.

وكانت آخر القضايا التي بت فيها بتهمة الاتجار بالبشر وقعت في محافظة القطيف، إذ دين مواطن باستغلال عاملات منزليات من الجنسية الإثيوبية، وقضت المحكمة العامة في القطيف عليه بالسجن عاماً، وتعريمه 100 ألف ريال.



مجلس الوزراء يؤكد على أهمية إصلاح مجلس الأمن ويرفض تسييس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/10/29/982536>

الرياض - واس

جدد مجلس الوزراء أمس مطالبة المملكة مجلس الأمن الدولي بالالتزام بمسؤولياته التاريخية والإنسانية والأخلاقية ومن ذلك الوضع في الأراضي العربية المحتلة، والأزمة السورية، حتى لا يفقد العالم أمله في السلام وثقته في مؤسسات العمل الدولي المشترك، وأهمية إصلاح مجلس الأمن وتمكينه فعلياً وعملياً من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين.

وقدر المجلس في جلسته أمس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في قصر الياومة بالرياض، ردود الفعل الإيجابية التي تلقتها المملكة من دول العالم، وما أعربت عنه من إشادة بجهودها في مجال نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك خلال اعتماد مجلس حقوق الإنسان في جنيف النتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في المملكة، مؤكداً أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يحافظ على هويتها، وثقافتها ومكتسباتها ورعاية مواطنيها، انطلاقاً من تمسكها بكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، كما أكد المجلس رفض المملكة تسييس حقوق الإنسان أو الانتقائية والكيل بمكيالين.

وكان ولي العهد توجه في بداية الجلسة بالحمد والشكر والثناء لله -جل وعلا- على ما تحقق من نجاح لموسم حج هذا العام، كما وجه شكره وتقديره لجميع منسوبي الجهات التي شاركت في أعمال الحج على حسن التنظيم وما قدمته من خدمات جليلة للحجاج. كما عبر عن شكره وتقديره للتعاون الكبير الذي أبدته الدول الإسلامية والمقيمون والمواطنون بشأن تخفيض نسب أعداد الحجاج.

وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، في بيان، عقب الجلسة، إن المجلس رفع التهنية لخادم الحرمين الشريفين وولي العهد والنائب الثاني على النجاح الذي تحقق لموسم الحج، مشدداً على المضامين الكبيرة التي وردت في كلمات خادم الحرمين الشريفين ودعوته أن يعين الأمة الإسلامية على تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه دينها وعزة أوطانها وتعزيز وحدة الصف والتعامل مع الآخرين بإنسانية متسامحة لا غلو فيها ولا تجبر ولا رفض للأخر لمجرد اختلاف الدين، وتأكيد على أنه لا عز ولا تمكين للأمة إلا في التمسك بعقيدتها واستنهاض كل القيم الأخلاقية التي أمر بها الله.

وأفاد أن المجلس ناقش عدداً من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية لوزارة الثقافة والإعلام، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيها، ووجه حيالها بما رآه.

قرارات المجلس:

تطبيق ما قضى به قرارا مجلس الوزراء المتعلقان بصرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث من سيول وحرائق ونحو ذلك، على السعودي -موظفاً كان أو متعاقداً- المنتدب أو المكلف بالعمل في الخارج نظاماً، وعلى أي

فرد من أفراد أسرته إذا كان مرافقاً له أثناء عمله في الخارج، على أن يتم التنسيق بين وزارتي المالية والخارجية؛ لوضع ضوابط وآلية مناسبة للصرف للمصابين ولأسر المتوفين وللمتضررين من المواطنين في الخارج. وافقة على نظام السياحة بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. وعلى الهيئة العامة للسياحة والآثار الإعلان من خلال موقعها الإلكتروني والوسائط الأخرى عن أسعار مرافق الإيواء السياحي وأسعار خدمات الأنشطة والمهن السياحية التي يقدمها المرخص لهم بتشغيل الأنشطة والمهن السياحية.

الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته (32) التي عقدت في الرياض، والقاضي باعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول المجلس، وهي القواعد الموحدة لإدراج الأسهم، والقواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك، والقواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار، والعمل بهذه القواعد بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

تجديد عضوية الآتية أسماؤهم في مجلس الضمان الصحي التعاوني لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار وهم: الأمير الدكتور بندر بن عبدالله بن محمد بن مقرن المشاري ممثلاً عن وزارة الداخلية، والدكتور منصور الحواسي ممثلاً عن وزارة الصحة، والدكتور سامي العبدالكريم ممثلاً عن القطاع الصحي الخاص.

تعيينات

تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس الضمان الصحي التعاوني لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ القرار، وهم: الدكتور راشد الحميد ممثلاً عن القطاعات الصحية الحكومية، اللواء الطبيب سعيد الأسمرى ممثلاً عن القطاعات الصحية الحكومية، علي العايد ممثلاً عن وزارة المالية، أحمد الحميدان ممثلاً عن وزارة العمل، عبدالرحمن العيبان ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة، خالد السليم ممثلاً عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وصالح السبيط ممثلاً عن شركات التأمين التعاوني.

تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ نفاذ القرار وهم: الدكتور إسحاق الهاجري، محمد الفراج، فهد المعمر، والدكتور خالد الرويس ممثلين لمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. والدكتور عبدالرحمن الصالح، والدكتور يوسف عسير، متخصصين في مجال عمل الهيئة.

الدكتور عبدالرحمن اليحيى على وظيفة (رئيس جهاز الإرشاد والتوجيه) بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الحرس الوطني، عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن العسكر على وظيفة (رئيس قطاع) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة المالية، هدى بنت الرشيد على وظيفة (مستشار تقنية معلومات) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الخدمة المدنية. عبدالله المرواني على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للتخطيط) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ولي العهد يستقبل المواطنين مساء اليوم

يستقبل ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، المواطنين في قصره اليوم، بعد صلاة العشاء مباشرة.

داخل المدرسة وأصيب بنزيف في الدماغ تطلب جراحة عاجلة طلاب ثانوية في الدمام يعتدون بالضرب بالعصي على معلمهم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://sabq.org/kZGfde>

عبدالله السالم- سبق- خاص:
تعرض معلم في مدرسة ثانوية مكة في حي الزهور بالدمام، في نهاية دوام الاثنين، للاعتداء من قبل 3 طلاب، ضربوه على رأسه داخل المدرسة، ونُقل في الحال للطوارئ لتلقي العلاج، واتضح أنه أصيب بنزيف داخلي وإصابة بالجمجمة.
وقالت مصادر "سبق": إن المعلم (تحتفظ الصحيفة باسمه) كان قد أمر أحد الطلاب بالخروج من الفصل بعد خلاف معه في نهاية الدوام، وتحديدًا في آخر حصة، وجمع الطالب أكثر من 20 من زملائه وخرجوا من المدرسة، وانتظروا المعلم في ساحتها، واعتدى ثلاثة منهم على المعلم.
وأضافت المصادر أن الطلاب عاجلوا المعلم بالضرب بالعصي، وتلقى أول ضربة بعصا على رأسه، وكانت هي القاضية، حيث أغمي عليه في الحال، وأنقذه المعلمون وأولياء الأمور، ونقلوه للمجمع الطبي. وبعد الكشف على المعلم من قبل الأطباء وظهور التقارير، اتضح أنه دخل في غيبوبة كاملة، وتقرر إجراء جراحة له في الحال، لتعرضه لنزيف في الدماغ، وتهشم في الجمجمة، واحتمال تعرضه لتليف الدماغ.
وقالت المصادر إن كاميرات المدرسة صورت حادثة الاعتداء داخل أسوار المدرسة.



المرأة في نظام الجنسية "2-2"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434 هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.al-madina.com/node/487430/html2-2>

د. سهيلة زين العابدين حماد

المرأة في نظام الجنسية "2-2" أوصل الحديث عن تمييز الرجل على المرأة في نظام الجنسية السعودية، من هذا التمييز التعديلات الأخيرة للمادة (7) من اللائحة التنفيذية للمادة (8) من نظام الجنسية السعودية الخاصة بالمولودين في المملكة لأب أجنبي وأم سعودية، وتعديل الفقرة (6) من المادة (21) من اللائحة التنفيذية للمادة (16) من نظام الجنسية الخاصة بمنح الجنسية العربية السعودية للمرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي، نجد لم يُشترط على زوجة السعودي الأجنبية أن تكون من مواليد المملكة، بل يُحسب لها عن كل سنة زواج نقطة إلى 12 سنة، بينما ابن أو ابنة سعودية يُشترط ولادتهما

في المملكة، مع إقامتهما الدائمة فيها إلى بلوغهم 18 سنة ليحصلوا على نقطة واحدة فقط، في حين تحصل زوجة السعودي على نقطتين إن كانت مولودة في المملكة، ونقطتين أخريين إذا كانت مقيمة في المملكة لمدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية قبل تاريخ الزواج، فهنا جمعت 16 نقطة من 17 المطلوبة، وإن كان لها طفل واحد تحصل على نقطتين، فتكون جمعت 18 نقطة، وبذلك تحصل على الجنسية، بينما أولاد السعودية الأجانب يحصلون على نقطة واحدة بشرط ولادتهم في المملكة، وإقامتهم الدائمة 18 عامًا بها، والسبع النقاط المطلوبة لتجنيسهم متوقفة على إثبات أن جد أمهاتهم لأبائهم سعوديو الجنسية، وهذا صعب إثباته لأن المملكة مضي على قيامها 83 عامًا، فإن توفي جد الأم لأبيها قبل إصدار التابعية السعودية، كيف تُثبت أنه سعودي الجنسية، بموجب هذا الشرط الذي رصد له أربع نقاط، بينما رصد لسعودية الأب نقطتين، أصبح تجنيس أولاد السعودية الأجانب شبه مستحيل، ولم تُرصد ولا نقطة لسعودية الأم، أو الجدة، كما لم ترصد ولا نقطة إن كانت الأم متخصصة تخصصًا تحتاجه البلد، وكذلك إن كان الأب الأجنبي من مواليد المملكة والمقيمين إقامة دائمة بها، وأغلب السعوديات متزوجات من مواليد المملكة والمقيمين بها، ومنهم يكون أخوانهم وأخواتهم سعوديات، وهذه التعديلات طبقت بأثر رجعي، فالذين تنازلوا عن جنسياتهم قبل صدور هذه التعديلات لينالوا جنسياتهم، وكانت متوفرة لديهم شروط التجنيس لم يحصلوا على الجنسية السعودية لعدم تمكن الأم إثبات أن جدّها لأبيها سعودي الجنسية، فأصبحوا بلا جنسية.

والتمييز الأوضح أنّ أولاد السعودي من أم أجنبية سعوديو الجنسية منذ ولادتهم أينما ولدوا، وبدون أية شروط، بينما أولاد السعودية الأجانب أصبح من الصعوبة بمكان حصولهم على الجنسية السعودية لوجود شروط صعبة لتجنيسهم، وإذا لم يحصلوا عليها لا بد من كفيل لهم، ولا يحصلون على إقامة دائمة، ولا يحق لهم الابتعاث للدراسة في الخارج، ولا التعيين في المؤسسات الحكومية، وإن عثروا في القطاع الخاص، فيُعِينون بنصف راتب زملائهم السعوديين المتخصصين نفس تخصصهم، واحتماب لأولادها (2%) أخطار مهنية في التأمينات الاجتماعية كأى أجنبي، على الرغم من دخولهم ضمن نسبة التوطين، وفي حالة وفاة الأم لا يرث أبناؤها الأجانب ما تملك من عقارات؛ إذ تُباع في مزاد علني، وتسلم قيمتها إلى الورثة بعد أخذ نسبة معينة من قيمة البيع، وعند السفر خارج المملكة لا بد من دفع (200) ريال عن كل فرد من أبنائها، ومدة الخروج والعودة لا تزيد عن ستة أشهر، حتى لو كانت الأم في بعثة خارجية والأبناء في مرحلة ما قبل الدراسة، أما في حالة أنهم في المرحلة الدراسية فيمكن أخذ مدة عام بعد إعطاء الجوازات ما يثبت أنهم طلاب، وعدم إمكانية عمل وكالة شرعية لأبناء أو أزواج المواطنين بحكم أنهم أجانب، على الرغم أن تعليمات وزارة الداخلية تؤكد على أهمية معاملتهم مثل المواطنين، إضافة إلى المهنة في الإقامة (ابن، بنت، زوج، مواطنة)، وهذا خطأ، فهي ليست مهنة، مع تحمّل الأجنبي زوج المواطنة تكلفة تجديد الإقامة وتأشيرة الخروج والعودة، مع تحمّل خصم التأمينات الاجتماعية ليُدخل ضمن السعودية، كما لا تحصل المواطنة السعودية المتزوجة من أجنبي والمستحقة لمعونة الضمان الاجتماعي على هذه المعونة إن لم تُطلق أو تنزّل، مع ملاحظة ما يكتب في إقامات بعض الأزواج والأبناء غير السعوديين عبارة "غير مُصرّح له بالعمل" ، فكيف ستعيش هذه المسكينة هي وأسرتها إن كانت غير قادرة على العمل، وزوجها وأولادها غير مُصرّح لهم بالعمل؟

كل هذا يصيب الأم السعودية بالغبن ، وهي التي جعل الله الجنة تحت قدميها، وكرّمها بأنّها أحقّ الناس بالصحة، فيكرّم الأب في نظام الجنسية السعودية، ولا تُكرّم الأم، وتُعامل في هذا النظام ناقصة المواطنة، فمنح المواطنة جنسيته لأولادها من حقوق المواطنة، وقد نصت المادة (9) على أنّ "الأسرة هي نواة المجتمع السعودي"، والمادة (10) على "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم." والمادة (12) على "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام".

فحرصًا على تعزيز الوحدة الوطنية لا بد من توحيد جنسية أفراد الأسرة، ولا بد من إلغاء هذا التمييز ، وإن أردنا جعل نظام الحماية من الإيذاء حيز التطبيق، لا بد من إلغاء أي تمييز بين المرأة والرجل كمنح السعودية المتزوجة من أجنبي حق منح جنسيته لأولادها، وأن يُعامل زوجها كما تُعامل الزوجة الأجنبية للسعودي، مع إلغاء شرط الإنجاب للثنتين لمنحهما الجنسية السعودية.

كن متطوعاً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650395.htm>

عبدالرحمن الحبيب

العمل التطوعي عمل واسع وكبير وليس مقصوراً على الأحداث والنوازل والكوارث والطوارئ فهو يمتد ليشمل العمل الخيري والوقف ومساعدة الناس وتخفيف معاناتهم ومشاركتهم همومهم وإصلاح أوضاعهم وسد حاجاتهم فهو منظومة شاملة ومتكاملة من القيم والمبادئ والأخلاقيات والممارسات التي تشجع على المبادرات الخلاقة لعمل وفعل الخير سواء بدرء مفسد أو جلب منافع، حيث يقوم بها الفرد المتطوع بدافع ذاتي دون إلزام أو إكراه وبلا مقابل مادي أو معنوي إنه بذل شامل من كل الوجوه بالمال والعمل وبالجهد والرأي وبالفكر بل وبالعاطفة أيضاً.

وفي مملكتنا الحبيبة نماذج مشرفة في العمل والعطاء الخيري بدأت تتشكل وتتمو بشكل ظاهر وتتجه من العشوائية والارتجال إلى العمل المؤسسي المنظم ونأمل أن تواصل وزارة الشؤون الاجتماعية نشاطها في دفع عجلة هذا العمل وسرعة إصدار نظام العمل التطوعي الجديد الذي طال انتظاره.

ولعلي هنا أبرز نماذج حية من المؤسسات والجمعيات والنوادي والحملات التطوعية التي برزت في مجتمعنا ومنها الجمعية السعودية للعمل التطوعي بالرياض (تكاتف) وسفراؤها الفاعلون وجمعية العمل التطوعي بالمنطقة الشرقية والمركز السعودي للعمل التطوعي التابع لها ورائدها النشط الدكتور نجيب الزامل وجمعية شباب مكة للعمل التطوعي وفريق متطوعي إدارة الكوارث في محافظة جدة والمركز الخاص بهم تحت رعاية مؤسسة الملك خالد الخيرية وجمعية الكشافة السعودية ونادي التطوع بجامعة الملك عبدالعزيز والنادي السعودي التطوعي ونادي لبيبة التطوعي الإلكتروني ونادي تاج التطوعي بالرياض والنادي التطوعي بجامعة الملك خالد وجمعية عناية الصحية بالرياض وجمعية ود وجمعية إطعام التطوعية وأكاديمية دلة للعمل التطوعي وفريق الإعلام التطوعي وحملة بلدي وحملة لبيبة يا وطن والجمعية الخيرية للعمل التطوعي بالقصيم وقيام إمارة منطقة مكة المكرمة بإنشاء منتدى شبابنا يركز فيه على توعية وتنقيف الشباب على الأعمال التطوعية والخدمات التطوعية لطلبة الجامعات السعودية التي يشارك بها أكثر من 50 ألف متطوع من الجنسين. وبوابة التطوع السعودي الإلكتروني ووحدة التطوع بهيئة الهلال الأحمر السعودي ومديرية الدفاع المدني ومبادرة نشر ثقافة التطوع بين الشباب بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب ومؤسسة الأميرة العنود الخيرية بالتعاون مع مركز وارف لتنمية الشباب وجهود مركز الأمير سلمان الاجتماعي والبرنامج التلفزيوني سفراء الحب الذي يقدمه الشاب عبدالله السليمان ويهدف إلى نشر المحبة في المجتمع وإبراز فلسفة العمل التطوعي.

ولقد سعدت بالتعرف عن قرب على إبداعات بعض الشباب في مجال التطوع، منهم المهندس هيثم قاري مؤسس مجموعة غير حياتك وسعود الصيعري المتطوع البارز في الهلال الأحمر وهما من خريجي جامعة المؤسس وكذلك الأمير فهد بن أحمد بن عبدالعزيز وزملاؤه من خريجي جامعة الأعمال والتكنولوجيا في تطوعهم في كارثة السيول بجدة ويحيى الدغريري مؤسس فريق إمداد التطوعي وورنا المداح وأحمد النابلسي ورحاب الدوسري وعبدالعزيز المنصوري وغيرهم كثير.

حقا التطوع عمل رائع يجسد روح الإيثار والعطاء بلا حدود وبلا مقابل، عمل فيه ارتقاء وسمو وثقة ورضا للذات وفيه تضحية وانتفاء وتكامل وترابط وتكافل وتماسك اجتماعي لا يوصف، فكن واحداً من سفراء التطوع.

حقوق الانسان في العالم

مناقشة انتشار المخدرات بين الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 ذو الحجة 1434هـ - 29 أكتوبر 2013م

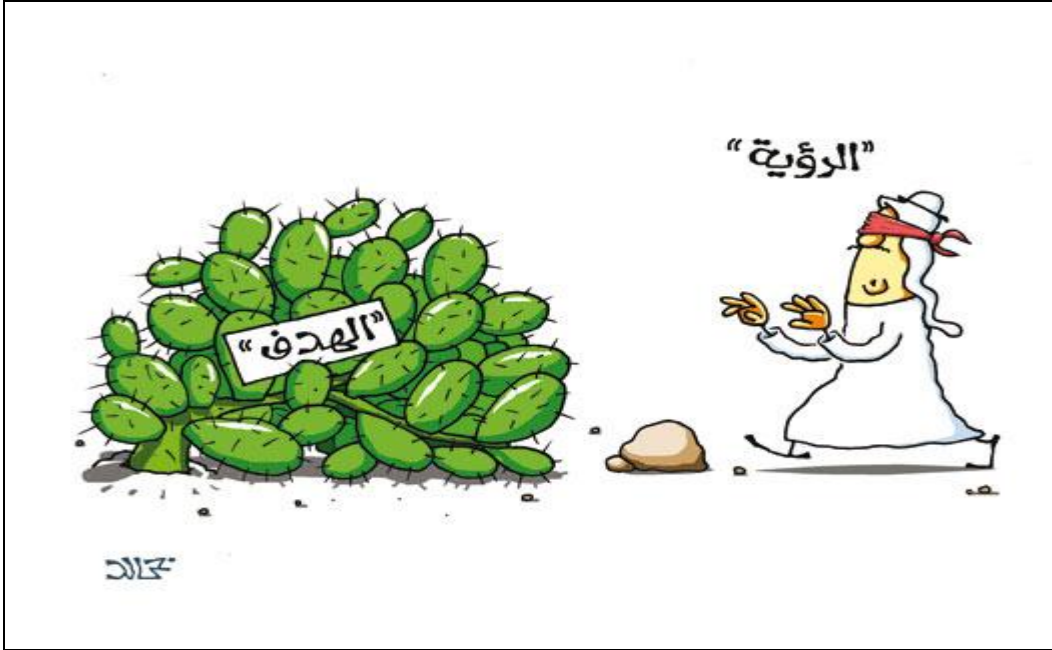
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131029/Con20131029650319.htm>

عكاظ (الرياض)

يناقش رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات بالدول العربية غدا الأربعاء، في تونس، واقع انتشار المخدرات بين الأطفال ومشروع صندوق عربي لتمويل إنشاء مراكز للعلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين في الوطن العربي. ويتطرق المؤتمر الذي يفتتحه الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان، إلى المستجدات الدولية في مجال المخدرات ومدى تأثيرها على المنطقة العربية، ودراسة تحليلية مقارنة لقضايا المخدرات المضبوطة في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية، فضلا عن مناقشة نتائج اللقاءات العربية والدولية التي تمت في هذا المجال خلال عامي 2012 و 2013، بالإضافة إلى عرض خطط ثلاث دول في مكافحة وتجارب الدول الأعضاء أيضا. وتعد على هامش المؤتمر اجتماعات لمجموعات العمل الفرعية الإجرائية لمكافحة المخدرات، وهي ثلاث مجموعات شكلت على أساس جغرافي بهدف تعزيز علاقات التعاون بين الدول العربية المتجاورة في التصدي لجريمة المخدرات وتهريبها عبر الحدود، وستحال كل التوصيات التي ستصدر بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال إلى الدورة المقبلة للمجلس للنظر فيها.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
24 ذو الحجة 1434 هـ - 29
أكتوبر 2013 م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4948>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
24 ذو الحجة 1434 هـ - 29
أكتوبر 2013 م

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131029/cartoon.htm?car=mf>